



مجلس الأعيان

مجلس الأعيان

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الاثنين ١٩ محرم ١٣٩٤ هـ الموافق ١١ شباط ١٩٧٤ م.

الجلد (١٩)

العدد (٣)

مجلس الأعيان

صفحة

٠٣

٠٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة)

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة دولة السيد بهجت التلهوني من عضوية مجلس الأعيان .

- ٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :-
 ١ - معذرة معالي السيد انطون عطالله . (موافقة)
 ٤ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤ / ٢ / ٤ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ .
 ٥ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ .
 ناقش الموازنة حضرات الاعيان المحترمين السادة :
 أ - معالي السيد وليد صلاح
 ب - معالي السيد وصفي ميرزا
 ج - عطوفة السيد عبدالله زريقات
 د - عطوفة السيد كامل الشريف
 ٦ - جواب دولة رئيس الوزراء الالفهم وردده على كليات حضرات الاعيان المحترمين :
 ٧ - التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ واقراره .
 ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يمين) .

مجلس الاعيان

حضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبانصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٤ / ٢ / ١١ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب معتلداً حضرات الاعيان المحترمين السادة : حسن الكاتب، عبد الرحيم الشريف، انطون عطا الله، وديع دعيس، محمد محمود ارشيد، حافظ الحمدالله، فؤاد عبدالحادي .

وحضر من الحكومة :-

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع دولة السيد زيد الرفاعي

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبيحي امين عمرو .

وزير المالية معالي السيد ذوقان الهنداوي .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو حوده .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي

السيد فؤاد فاقيش .

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر النابلسي .

وزير العدل معالي السيد سالم المساعدة .

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات .

وزير الاشغال العامة معالي السيد احمد الشوبكي .
 وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بدوان .
 وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني .
 وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة .

وزير المواصلات معالي السيد عي الدين الحسيني .
 وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر ثقات المصري .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهبي .

وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود .
 وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دودين .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الحياط .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

المجمع : نصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .



٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة دولة السيد بهجت التلهوني من عضوية مجلس الاعيان .

السيد الرئيس

تلى الارادة الملكية السامية بقبول استقالة دولة السيد التلهوني .

السيد الامين العام بالوكالة

الرقم : ١٦٦٨١/٦/٧/٢٧

التاريخ : ١٩٧٣/١٢/١٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشير الى كتابكم رقم ١٠٩٨/١٩/٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

ابحث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية المتضمنة قبول استقالة دولة السيد بهجت التلهوني

من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من ١٩٧٣/١١/١٠ . رئيس الوزراء زيد الرفاعي

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة ٣٦ من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تقبل استقالة دولة السيد بهجت التلهوني من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من ١٩٧٣/١١/١٠ .

١٩٧٣/١٢/٤

وزير الداخلية احمد الطراونة
رئيس الوزراء زيد الرفاعي
(وهنا جلس الجميع)

٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تلى الاجازات والاعتذارات .

- أ -

السيد الامين العام بالوكالة

دولة رئيس مجلس الاعيان

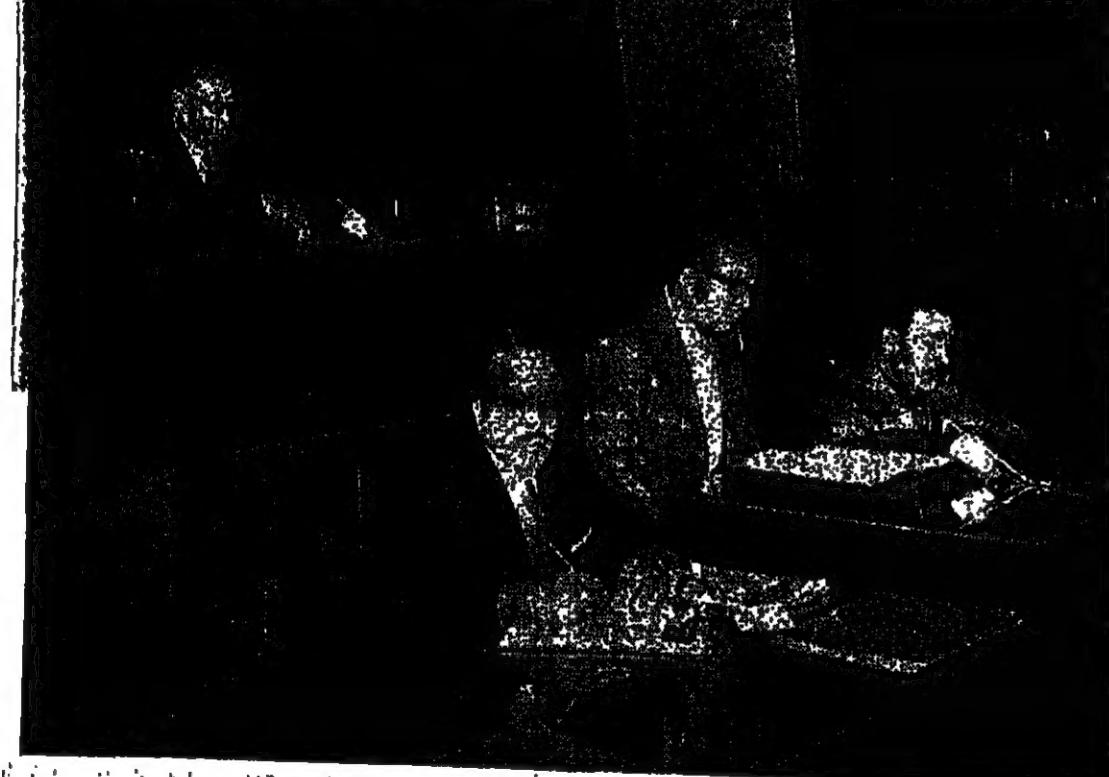
عمان

يوسفني التي لا استطع بسبب مرضي حضور اجتماع المجلس يوم غد الاثنين في ١١/١٠/٧٤

فارجو له العفو

٧٤/٢/١٠

(انظر الى الصورة)



السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول مغادرته ؟

الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢)

المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٤ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ .

السيد الرئيس

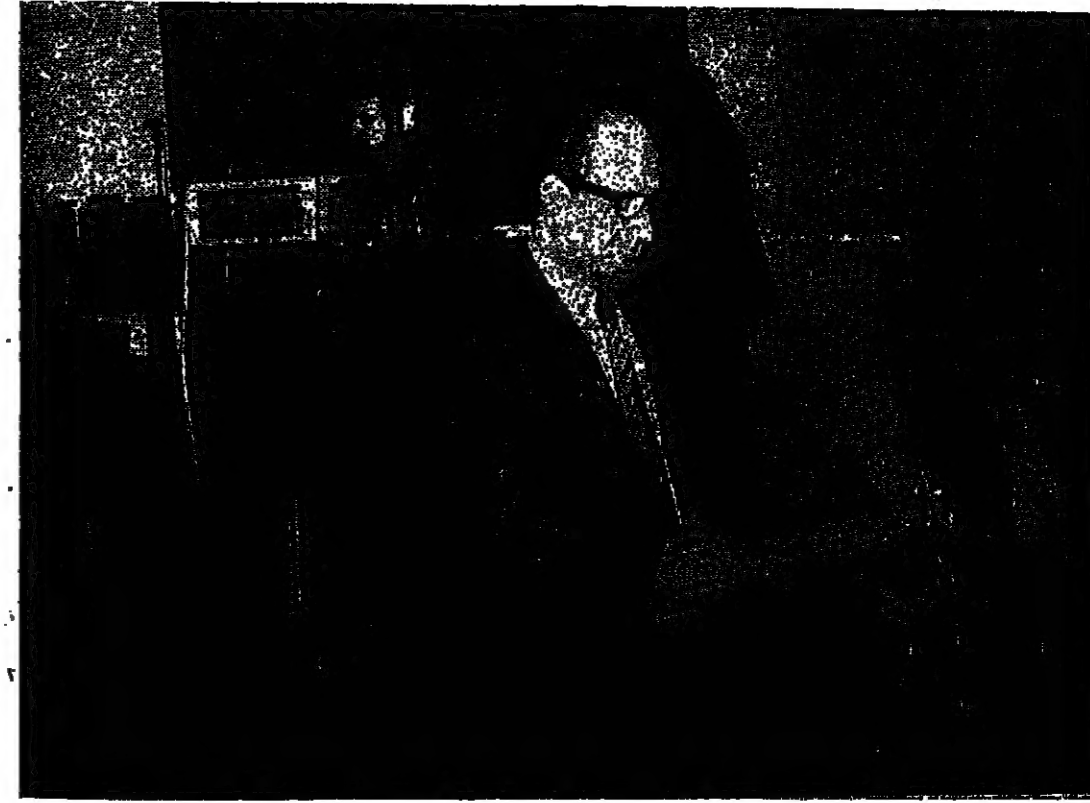
ارجو من معالي السيد صلاح طوقان مقترح

اللجنة المالية التفضل الى المنصة لتلاوة قرار اللجنة

المالية رقم (٢) حول موازنة عام ١٩٧٤

مقرن اللجنة المالية السيد صلاح طوقان

هكذا من الأصل



بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٤
بشأن مشروع قانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٧٤

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتبناها
القانوني بتاريخ ٩٧٤/٢/٢ و ٩٧٤/٢/٤ بحضور
مقرر اللجنة السيد صلاح طوقان وكل من الاعضاء
السادة : عبد الرحمن خليفة ، احمد الطراونة ،
صالح المعشر ، مصطفى دوزين ، احمد الخليل
ومدير الموازنة العامة .

ونظرت في مشروع قانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٧٤ اذ احال عليها من قبل دولة رئيس
مجلس الاعيان كما اطلعت اللجنة على الدراسة الوافية
التي اجرتها اللجنة المالية لمجلس النواب الموقر وعلى

خطاب السيد وزير المالية وعلى التوصيات الواردة
بقرار اللجنة المالية لمجلس النواب الموقر . ويبدو من
اجوبة السيد رئيس الوزراء في مجلس النواب ان
الحكومة جادة في الأخذ بهذه التواصي .
وترجو اللجنة ان تضع امام مجلس الاعيان
الكريم الملاحظات التالية :

(١) تقدر اللجنة الحكومة التي بعد سنوات
كثيرة من التخلف عن تقديم الموازنة في موعدها
الدستوري ، استطاعت ان تقدم الموازنة الى مجلس
الامة في الموعد المناسب مما يشير الى تحسن الادارة
المالية والوضع المالي .

(٢) تقدر اللجنة كافة الظروف السياسية
والاقتصادية التي ما زال الاردن يعاني من قساوتها
وعموضهتها . ولهذا فليس من المألوف ان تناقش
الموازنة على اساس من الواقع فقط اذ لا بد للحكومة

من ان لا تستسلم للمصاعب لتظل مسيرة هذا البلد
الصامد نحو مستقبل افضل ويظل الاردن يعالج
مسؤولياته بقوة وحزم .

(٣) لقد استطاع الاردن بقيادة الحكيمه ان
يكسب الاصدقاء الذين ينظرون الى الاردن بإمكاناته
المحدودة وظروفه الصعبة نظرة اعجاب وتقدير فهو
يتقدم ويزدهر بالرغم من كل ظروفه مما جعلهم
يساندونه ويقدمون له العون وسيفل الاردن ساحة
خصبة لتو التعاون الدولي ومن المبهج حقاً ان توضع
الخطة الثلاثية باشراف وتوجيه جلالة الملك وسمو ولي
عهدته وتسير عملية التنفيذ سيراً يدعو للتقدير
والاعجاب ومن الواجب ان يساهم كل مواطن في
حمل المسؤولية بامانة وشرف فيتم الجواز الخطه في
المواعيد المحدودة .

وبهذه المناسبة فان اللجنة توصي المجلس الكريم
بالاعراب عن شكره وامتنانه للدول الشقيقة
والصديقة التي ساهمت مع الاردن للاستمرار في
مسيرته الحرة نحو مستقبل اوسع لكل المواطنين
وليساهم الاردن بقوة في خدمة الوطن العربي
وخدمة الانسانية .

(٤) ترى اللجنة ان تقدير الواردات من
رسوم التسجيل ومن الارباح الرأسمالية تقديراً يتاني
الواقع اذا ما استمر العمل بالقانون المؤقت رقم (٥٧)
لسنة ٩٧٣ قانون ضريبة الارباح الرأسمالية بصيغته
الحالية اذ ان هذا القانون أثر سلباً على حجم
للمعاملات المتعلقة بالاموال غير المنقولة كما اثبتت
ذلك الارقسام الحقيقية لهذا المصدر من الدخل اذ
هيبت بنسبة كبيرة ، كما ان هذا القانون اثر بالغ
سلباً على جميع النشاطات الاقتصادية اذ ان توقف
بيوع الاراضي نتج عنها توقفاً في التواصي الاجري .

(٥) كان على الحكومة ان تضع مخصصات
كافية لتقوم بالتزاماتها تجاه المالكين الذين استملكوا
اراضيهم وبالوقت ذاته كان عليها ان تنشط في تحصيل
ديونها من الاشخاص الذين ملكتهم وحدات زراعية
في مناطق الاغوار اذ ليس من الانصاف ان تستملك
ارض مواطن دون دفع التعويض لتعطي الى مواطن
آخر دون ان يدفع الثمن .

(٦) ترى اللجنة ان الحكومة اذا لجأت الى
اعفاء المكلفين من التزاماتهم المالية التي لم يتم تحصيلها
بنسبة معقولة ومن الغرامات اذا دفعوا تلك الالتزامات
خلال فترة معينة فان ذلك سيسهل تحصيل مطلوبات
الحكومة من المواطنين وقد ابعث مثل هذا الاجراء
دول كثيرة .

(٧) ان الاعلام الاردني الذي تنفق عليه الدولة
مبالغ كبيرة يتم بالأحداث القوية والبعيدة أكثر من
اهتمامه بشؤون البلد وقضاياها وهي قضايا مصرية وعلى
جانب كبير من الاهمية ، فالاعلام يعالج بصورة كافية
القضايا الاقتصادية أو السياسية وهناك أسئلة كثيرة
يحتاج المواطن الى ايفساحها وانسالة الطريق امامه
ليتمتعها ويعيها .

ان اللجنة لتدعو المجلس الكريم الى لفت نظر
المسؤولين الى هذا المجال المهم ليحظى بالاهتمام التي
تستحقه المرحلة التي نعيشها ونعيشها عالمنا العربي
اليوم .

(٨) ان الرقابة على الاتفاق ليست على درجة
كافية من الاحكام كما ان سلطة القانون تقصر أحياناً
ان تنال الذين يسيئون للمصلحة العامة سواء كانوا من
الموظفين أو المواطنين ولن تستقيم الامور دون ان
يعرف كل واحد ان سلطان القانون لن ينجو منه أي
واحد ولاي اعتبار .

هكذا منذ الفصل

(٩) ان الاهتمام البالغ بتطوير القوات المسلحة الباسلة وتحديثها أمر ينبغي أن تكون له الأفضلية على أي اعتبار اذ ان هذا نوع الوطن ونموه فخره واعتزازه ولن يتم أي شيء بنجاح اذا لم تكن الدولة قوية بجيشها وقواتها الأمنية ليضمن كل مواطن، وليسود القانون، وتعزز كل قوى الخير، ونحن اذ نحى تلك القوات النبيلة وبقلة جلالتهما الأعلى نرجو الله أن يحقق لأمتنا النصر والحررة.

(١٠) ان عودة الأراضي المحتلة ورفع الاحتلال عن أقاليمنا الوطنيين هو الهدف الأسمى لكل الفلسطينيين الذين جتهدوا ولم يتحقق هذا الهدف فسيظل الوطن يترجى كما يترجى تمتد يعضت اليه كلها مهما بلدنا من جهد وتلوح في الأفق تباهير اليوم لئلا نلحق يوم يلقي المواطنون في القيد الأكبر عيذوا للاحلال الى الأبد.

وبالنسبة لجميع الظروف التي رافقت وضع الموازنة فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر وبالحتام فاننا نضرب الى العمل القدير أن يأخذ بيد هذا البلد بقيادة ملكه العظيم الى ما فيه خير المواطنين جميعاً والله ولي التوفيق.

اللجنة المالية

تمت مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤

السيد الرئيس

أرجو ممن يرضى من حضرات الاعيان المحترمين تسجيل اسمه لدى الامين العام.

(فسجلت أسماء حضرات الاعيان المحترمين المين أسماؤهم تالياً ورفعت لدولة رئيس مجلس الاعيان وهم :-

- ١ - معالي السيد وليد صلاح .
- ٢ - معالي السيد صفى ميرزا .
- ٣ - عطوفة السيد عبد الله الزويقات .
- ٤ - عطوفة السيد كامل الشريف .

- ١ -

السيد الرئيس

الكلمة الاولى لمعالي السيد وليد صلاح فليفضل.

السيد صلاح

سيدي الرئيس - حضرات الاعيان عندما اختارني جلالة الملك العظيم مع زملائي عينا في مجلس الاعيان أقسمنا اليمن التامى ، عملا باحكام المادة الثالثة من النظام الداخلي لمجلس الاعيان: « أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحافظ على الدستور وأن أحترم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة الى حق القيام » .

والاخلاص لجلالة الملك والمحافظة على الدستور وخدمة الأمة لا تتحقق الا اذا قلنا بأمانة مطالب الشعب وأحاسيسه وشكاويه الى السلطة التنفيذية ووجهناها توجيهاً بناء الى السبل التي تؤدي الى ازالة هذه الشكاوى والى تنفيذ مطالب المواطن الحقة ورسنا الطريق الذي يؤدي الى وحدة الأسرة الأردنية والى اصفاء شأن الوطن وعزته وساهمنا بكل جهودنا وطاقاتنا في تحقيق ذلك .

ولما كنا نمر الآن بأهم مرحلة من مراحل مستقبل الشعب الأردني في صفته ونواجه مؤامرات تهدف



الى القضاء على هذه الوحدة فقد ازدادت واجباتنا ومسؤولياتنا في قول كلمة الحق والصواب .

وتنفيذاً للمسؤولية التي قبلت بحملها ولما كانت الموازنة ترجمة لسياسة الحكومة فاني سأبدي بعض ملاحظاتي حول عدد من القضايا الرئيسية السياسية والتي اذ أقبل ذلك لن أعرض لأرقام الموازنة الأمر الذي أتركه لأولئك الزملاء الذين يفوقوني خبرة وعلماً بالامور المالية والاقتصادية .

أ - الا انه لا بد من الاشارة الى ان الحكومة مشكورة قدمت الموازنة في الوقت المحدد دون تأخير وانها تهدف منها والى توفير أسباب القوة والمعة تدريجياً وتسليحاً ادامة ومجهيزاً للقوات الأردنية المسلحة درع هذا الوطن وأمسك هذه الأمة في حمل الرماصة واسترجاع ما اغتصب من الأرض .

ب - تلبية مطالب دفعات ما يخص بحسام

١٩٧٤ من اهداف خطة التنمية الثلاثية الى آخر ما جاء في مطلع خطاب الموازنة .

واني اششارك الحكومة بالاشادة بالمواقف الايجابية لبعض الدول العربية الشقيقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وغيرها التي تمثلت في دعم صمود هذا البلد وتمكينه من مواجهة مسؤولياته الكبار . ولا بد ان نسجل هنا :

أ - ان الحكومة بذلت جهوداً مشكورة مشيرة في تحقيق التقارب العربي وان كنا نطالب بمزيد من التقارب والتفاهم والتنسيق بين هذا الوطن والدول العربية الشقيقة .

ب - الاعتزاز بموقف الجيش الاردني الباسل في معارك الشرف بحرب رمضان وفي وقته الباسلة مع اشقاء من الجيوش العربية على ارض سوريا .

هكذا منذ الأصل

الحبيبة ، وكلنا امل ان يتكامل تسليح الجيش الاردني وتسد جميع حاجاته حتى يستطيع ان يشترك مع اشقائه من الجيوش العربية في خوض المعركة اذا ما فشلت مباحثات السلام وانا واثق ان الامنية الكبرى لهذا الجيش الباسل اذا ما وقعت الواقعة هي ان يدخل مدينة القدس الشريف فانحا ويحرر ارض فلسطين العزيزة ويساهم مع القوات العربية الاخرى في استعادة كرامة العرب وعزتهم .

(ج) ان وحدة الضفتين هي امر واقع لا جدال فيه وان الاسرة الاردنية اسرة واحدة وهذه حقائق تؤمن بها كما تؤمن بوجودها ونحن طلاب وحدة لا طلاب انفصال ونحن نهدف نحو وحدة اشمس وأصم واذا كانت هناك اخطاء ارتكبت في الماضي او كان للمواطن شكوى مستعصية لم تزل قائمة فسان كل ذلك لا يبرر التفكير بالانفصال ، فالاطفاء وقتية يمكن اصلاحها اما الوحدة فأبدية وخالدة . ان ما يشكي منه ابن الضفة الغربية لا يختلف عما يشكي منه جبهة ابناء الضفة الشرقية من المملكة كما ان مصالح الطرفين ومطالبهما واحدة متشابكة التحمت بالعمل والنسب والتضحية والام والامل ، ولعل اول واهم ما يتمناه المواطن في سائر ارجاء المملكة هو تحسين اسلوب الحكم والعمل على اصلاحه وتصحيحه .

ان قوة الاردن وقدرته على مجابهة الاخطار والمؤامرات تعتمد على ركيزتين اساسيتين :

أ - صهر الشعب الاردني في وحدة وطنية متأسكة تقوم على اساس المساواة ويدعمها التنظيم والتنسيق والمثمة والقوة امام الاخطار ودسائس المجرمين حتى ان تنضم الضفة بين المواطنين والحكام بالشعور بالمسؤولية بدون ان تكون هناك هزة تفصل بينهما .

ب - اقامة علاقات وروابط مع الشقيقات العربيات بقلب مفتوح على ان تبقى على الصراحة التامة ما دام ان الهدف واحد والمصير واحد . ومن اجل تحقيق هذه الاهداف والوصول الى الغاية المنشودة لا بد من :-

أ - الحشد السياسي .
ب - التعرف على شكوى المواطن ومطالبه .
ج - العمل على ازالة شكوى المواطن وتحقيق مطالبه .

ان اول ما نرى ضرورة التسك به هو ان تكون الحكومة - اية حكومة - كالبنيان المرصوص فاذا اختل فيها عضو تداعت بقية الاعضاء مهمما كان لدى البعض الآخر من كفادات وقدرات .

حاضرنا يتطلب حشدا سياسيا من ممثلي الاسرة الاردنية في ضفتي المملكة وان تسود صلة وثيقة بين الشعب والحكومة وان يتحرك كل وزير في وزارته ليتصل بالمؤسسات والافراد للوقوف على آرائهم ومطالبهم ويستجيب للمطالب الحققة ويزيل للشكاوى . والاردن وان قلت موارده الطبيعية فانه يتمتع بثروة هائلة تتكون من رجالات الفكر والعلم في جميع الميادين ومن المؤسف ان هذه القوة البشرية لم تستغل بعد استفلا لا كافيا ولا وضعت كلها في اماكنها اللائقة .

واني اقترح ان يعين في كل حكومة وزير دولة من رجالات الفكر الحاضر على ثقة الناس بظفر للاتصال بالمؤسسات والافراد ويرفع التقارير اللازمة للمسؤولين عن شكوى المواطن ومطالبهم بحيث يكون في مقدور المسؤولين معرفة شكوى الناس وازالتها واجابة المطالب الحققة لهم .

وباتباع هذا السبيل تكسب الحكومة احترام

الشعب ومحبة وينبثق عنه حكم صالح يرضى عنه الشعب ويتعاون معه .

وما يلتفت النظر ان عددا لا يستهان به من سفراء المملكة الاردنية الهاشمية ليسوا في مستوى المسؤولية ورغم ان الاعباء الملقاة على عاتقهم كبير بصفتهم بممثل الدولة لدى الدول الاخرى ومن المفروض انهم وهم يقومون بهذه الصفة قادرون على ان يؤدوا دورا بعيدا في التقارب والتعاون بين هذا الوطن والبلاد التي اعتمدوا فيها .

فالسفير مرة للدولة يعكس هو وزوجه انطباعا عنها وهو يمثل رأس الدولة لدى الدولة الاخرى وتعامله الدول المعتمد بها بقدر ما يثبت من موجودية ومقدرة فاذا اكتسب احترام الدولة المعتمد بها استطاع ان يؤدي خدمات كبيرة لوطنه وعن طريق الاتصال باعلى المسؤولين اما اذا كان من الطراز الآخر فهو يجد ابواب المسؤولين مقفولة في وجهه وبذلك يصعب مشلولوا عن تأدية اي خدمة مذكورة لوطنه ، كما يتعين ان تكون صلة السفير وموظفيه على علاقات حسنة مع ابناء هذه المملكة في الدولة المعتمد بها وان يكون على اتصال مستمر بهم يشهدهم الى وطنهم ليساهموا في رفع شأنه واعلاء كلمته .

ان المواطن الاردني يطالب بأن يكون لهذا البلد سياسة داخلية وخارجية ثابتة مستقرة وان تتولى اموره حكومة تستمر في حمل المسؤولية لمدة طويلة تعطى فيها الفرصة كاملة لتنفيذ برامجها التي ارتضت الحكم على اساسها حكومة تتحمل بالكفاءة والمقدرة وتتنول المبادرة في الشؤون الوطنية والقومية .

ان مجلس الامة يجد نفسه احيانا معزول عن احداث هامة كثيرة تجري في هذا الوطن العزيز فيضاهل كما يتساهل المواطن عما يجري ويتم فلا يجد

جوابا صحيفا لا في الصحف المحلية ولا في وسائل الاعلام فنشر الاشاعات الضارة والتفسيرات البعيدة عن الحقيقة واولى بالحكومة ان تطلع الرأي العام على الاحداث الهامة كلما تسنى ذلك وان تدعو مجلس الامة وتبادله معه الرأي ليتسنى لكل منا تنوير الرأي العام والرد على الاشاعات المغرضة وتفنيدها . وكان مجلس الاعيان في رده على خطاب العرش قد قرر :-

١ - ان التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية اساس لسلامة الحكم الديمقراطي والدستوري والشورى هي منطلق ذلك التعاون وركيزته الكبرى بمقتضى احكام الدستور وان مجلس الاعيان يدعو الحكومة الى مزيد من الممارسة على هذا الصعيد حتى يترسخ مفهوم الحكم الدستوري وتحقق المشاركة بين السلطين لمصلحة الوطن . « ويتعين علي » وانا في مجال ابداء ملاحظات ان اقرر ان ابواب دولة رئيس الحكومة الحالي مفتوحة ولم اقبله مرة الا واطلعتي مشكورا على كل ما كنت ارجو الاطلاع عليه بكل صراحة وامانة وكان يتقبل كل ملاحظة ومناقشة بصدر رحب وقلب متفتح . واني لواني ان كثيرا من هذه الحقائق لو اطلع عليها الرأي العام لكانت تزيد كثيرا من التساؤلات والتخمينات والاغويل وتبعث الطمأنينة والثقة في النفوس .

٢ - ان الدستور الاردني نص على حقوق المواطن وواجباته فاذا ساطقت هذه النصوص تطبيقا سليما فان ذلك يكفل اقامة حياة ديمقراطية سليمة في هذا الوطن العزيز يتساوى بها الجميع والمواطن لا يطالب بأكثر من تطبيق نصوص الدستور تطبيقا سليما نصا وروحا واذا ما تحقق ذلك فانه سيؤدي الى مزيد من التضامن والالتحام بين الاسرة الاردنية وترسيخ وحدة شعبها .

هكذا عند الاصل



حضرات السادة اعضاء مجلس الاعيان يستمعون الى مناقشة الموازنة

٣ - ان الشعب الاردني يؤمن بحرية الصحافة ويرى ان من واجب كل حكومة تحقيق هذه الحرية وحمايتها واطلاق هذه الحرية ضمن حدود القانون على الصعيد الداخلي وعلى صعيد الصحف العربية الاخرى التي تدخل الاردن ، والفرد الاردني يمكنه ان يتمتع بوعيه وثقافته . والمواطن يتشوق الى الاطلاع على الصحف والمجلات العربية التي تصدر في خارج الاردن لانه لا يجد في صحف الاردن سوى القليل والفضيل مما يرغب الاطلاع عليه رغم انه لا ينقصنا اصحاب الاعلام والكتاب والمفكرين لذلك فان تحقيق حرية الصحافة وحمايتها سيؤدي الى تطوير الصحافة في الاردن بحيث ترتفع الى مستوى مطلوبات المواطن وتزول بذلك شكوى من الشكاوي المنهجية .

٤ - ان الاعلام الاردني مطلوب منه ان يلعب دوراً كبيراً في توعية الشعب الاردني وشرح

جميع القضايا التي تشغل الانسان الاردني بأسلوب علمي وواقعي وصريح ولتحقيق ذلك فانه اقترح تأليف مجلس اعلام يضم بعض اساتذة الجامعة الاردنية وبعض الصحفيين والسياسيين وعدداً من المفكرين ذوي الثقافة والاعلام في هذا الوطن العزيز ، وارغب ان لاحظ ان الاعلام العربي بما فيه الاعلام الاردني يمكن ان يكون له اثر بعيد في الرأي العام الاسرائيلي اذا ما وجهناه توجيهاً صحيحاً .

فاذا لم يتوفر لدينا العدد الكافي من الذين يتقنون اللغة العبرية توجب علينا ان نأتي بهم من الخارج .

والذين تممقوا في تفهم الرأي العام الاسرائيلي يعلمون جيداً ان اعلاماً عربياً موجهاً توجيهاً علمياً وصحيحاً يمكن ان يلعب دوراً فعالاً في التأثير على الرأي العام الاسرائيلي والمساهمة في تحقيق سلام عادل مشرف ويقضي على الاكاذيب التي يحاول حكام اسرائيل ترسيخها في اذهان شعبيهم وهي ان

وبناء عليه فانه اقترح ان تبادر الحكومة وتقدم بطلب تعديل المادة ٤٥ من الدستور بحذف الفقرة الاخيرة منها التي تنص : او اي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى ، وهذه الفقرة تمت اضافتها في ١٩٥٨/٩/١ وذلك كي تضمن الحكومة فرض رقابتها على هذه المؤسسات انطلاقاً من كونها صاحبة الولاية الدستورية على كل ما يتصل بالوطن من شؤون .

بالرغم من الدعوة التي وجهت الى الاردن للاشتراك في مؤتمر السلام بجنيف فان الحكومة الاردنية لم تشترك فيه الا بعد ان تم الاتصال والتفاهم بينها وبين الدول الاخرى التي دعيت للمؤتمر تشييداً لما ورد في خطاب العرش وكان اشراك الاردن في مؤتمر جنيف على اسم واضحة صريحة لا ليس فيها ولا ابهام :

- (١) انسحاب اسرائيل الكامل والشامل من كل ارض عربية احتلتها منذ الخامس من حزيران ١٩٦٧م متمسكة بوحدة الانسحاب .
 - (٢) عدم قبول اي تسوية جزئية او مفردة وان التسوية العامة والنهائية يجب ان تكون مع الفريق العربي بشكل موحد اي وحدة الالتزام بين الاطراف العربية المعنية ووحدة الرفض والقبول .
 - (٣) تأمين حقوق الشعب الفلسطيني .
 - (٤) عدم اعتراف الاردن على حضور منظمة التحرير مؤتمر جنيف .
 - (٥) الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بعد تحرير الضفة الغربية والقدس الشريف .
- وقدوردت هذه الاسس والالتزامات من قبل الحكومة الاردنية في خطاب العرش ثم في خطاب دولة رئيس الوزراء الذي القاه في جلسة الافتتاح

العرب لا يمكن ان يقبلوا باسرائيل دولة في الشرق الاوسط مهما قدمت اسرائيل من تنازلات وان هدف العرب الوحيد الذي لا يتغير ولا يتبدل على حسب زعمهم هو ازالة دولة اسرائيل من الوجود والقضاء على سكانها وان لا حياة لاسرائيل الا ببقائها قوية ومفوقة بالسلح على العرب تمسارس سياسة العدو والتوسع .

ومما يجدر الاشارة اليه ان الحكومات المتعاقبة لجأت الى الاكثار من اصدار القوانين المؤقتة دون ان تتوفر في هذه القوانين الشروط المنصوص عنها في المادة ٩٤ من الدستور والتي لم تسمح باصدار مثل هذه القوانين في حالة ما يكون مجلس الامة غير منعقد الا :

- (١) لاتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير .
- (٢) او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل .

ان مثل هذا الاجراء ينطوي على مخالفة صريحة للدستور واعتداء من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وانهي لادعو الى التوقف عن اصدار مثل هذه القوانين المؤقتة احتراماً لنص الدستور وحفاظاً على مبدأ فصل السلطات .

والأحظ ايضاً بان مؤسسات كثيرة انشئت في هذه المملكة لها ادارتها وموازنتها المستقلة التي ليس للحكومة رقابة عليها او سلطان والاستمرار بإنشاء مؤسسات كهذه يفقد الحكومة جزءاً من سلطاتها ويضعف مركزها وينال من هيبتها والحكم السليم يتطلب ان تبقى الحكومة مهيمنة على مختلف أجهزة الدولة ومعظم مؤسساتها هذا الى جانب ما يلاحظه الجميع من خلل وھوج في ممارسة العديد من هذه السلطات .

هكذا منذ اهل

المؤتمر في جنيف وفي عدة تصاريح صدرت عن المسؤولين :

ولما كانت القضية الفلسطينية أكثر القضايا تعقيدا واصعبها حلا ويحمل الاردن والفلسطينيون اعباءها الكبرى فانه لا بد من التضامن والتضامن لتأمين ان يكون التفاوض مع العدو من مركز القوة وحتى يتحقق ذلك لا بد من :

(١) التنسيق الكامل بين دول المجابهة الثلاث.
(٢) التنسيق مع ممثلي الشعب الفلسطيني للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

(٣) المزيد من التضامن العربي :

(٤) ان تلزم دول المجابهة بوحدة القضية وعدم السماح بتجزئتها .

(٥) وضع برنامج زمني فاذالم تنجح المفاوضات خلال تلك المدة أعلن فشلها .

(٦) المزيد من الاستعداد العسكري واستكمال التسليح لدى جميع دول المجابهة حتى تكون على أتم الاستعداد لخوض معركة التحرير في حالة فشل المفاوضات . وعلى الدول العربية المؤيدة لمسؤولية تاريخية وهي تحقيق التنسيق والتعاون والتضامن بين جميع الاطراف المعنية .

ويجب ان لا نتجاهل بان رئيسة وزراء العدو تصرح من آن لأخسر بنان البلاد على وشك ان يتحقق ولكن نقول ايضا يجب الاستعداد للحرب ايضا لذلك فان مؤتمر السلام يجب ان لا يؤدي الى تقاعس العرب في الاستعداد الكامل للحرب والمشاركة في ظني آتية لأرب فيها .

والتي اذا قدر لهذه الحكومة بحركتها البناء في هذا الاتجاه فاني احيي بها العمل على المزيد من التحرك بإيجاد الوفود للدول العربية الشقيقة وحملها

على المزيد من البلد والجهد فاذا امكن تحقيق مؤتمر قمة مصغر بين دول المجابهة ومنظمة التحرير بمشاركة بعض الدول العربية المؤيدة من اجل توحيد الكلمة والتنسيق والتضامن بين الاطراف المعنية نكون قد ازلنا عقبات جسيمة تعترض نجاح المفاوضات وحققنا وحدة الجهد والمهدف . ومن هو احق من الاردن في هذا التحرك وهو يتحمل العبء الأكبر من القضية واعقدها حلا فالمصاحبة العامة وعلى الاخص مصلحة القضية الفلسطينية تتطلب من جميع الاطراف المعنية تناسي الخلافات والعمل بيدا واحدة في سبيل استرداد الضفة الغربية وحقوق الشعب الفلسطيني وتحرير الاراضي المحتلة . فاذا ماتم ذلك نكون قد قضينا على المناورات والمزيدات التي لا يستفيد منها الا العدو كما ان استمرار الخلافات هو اضعاف للقضية واكبر خدمة تقدمها للعدو وهي جريئة لن يغفرها التاريخ .

واخيرا فاني وقد ابدت ملاحظاتي هذه فقد ابدتها بروح ايجابية وتفكير بناء وهو السبيل الذي ارتقيته في المحافظة على وحدة الاسرة الاردنية في ضفتيها هذه الوحدة التي يعين على كسر عربي ان يدافع عنها ويعمل للحفاظ عليها .

ان الامل الكبير معقود على الرائد القائد جلالة الملك المعظم وعلى دولة رئيس الوزراء الشاب الذي اوتي من الذكاء والنشاط ورخابة الصدر والحكمة وبعد النظر وعلى تعاون الاسرة الاردنية لتصل قضيتنا المصيرية الى شاطئ السلامة .

والتي على ملء البقين ان النقاط التي اوردتها اذا ما اخذت بعين الاعتبار لتسهم في الوصول الى هذه الغاية وتحقيق الاهداف المنشودة .

والله ولي التوفيق والسلام عليكم .

- ب -

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد صفدي ميرزا فليتحضر

السيد ميرزا

فولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين ، ان حاجة الامم بمراقبة شؤونها المالية هي التي اوجبت وجود المجالس النيابية . وضمان هذا المبدأ أي مراقبة الامور المالية للدولة شرط اساسي من اساس الحياة الديمقراطية التي لا غنى عنها لكل اممة تنشده الاستقرار السياسي والتقدم والازدهار الاقتصادي . وان أي ادعاء بتحقيق الاستقرار والازدهار خارج اطار الدستور هو باطل لا أساس له من الصحة .



والاردن منذ تأسيسه اختار النظام الديمقراطي اسلوبا للحكم والحياة وفي خلال مسيرته الطويلة وبالرغم من جميع العقبات التي كانت تصادفه تمكن من تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية والعمالية والاجتماعية بفضل هذا الاسلوب .

ومن أبرز مظاهر الحكم الديمقراطي التي مارسها الاردن . تنظيم الموازنة فقد اعطى الدستور الصلاحية في وضعها وتنظيمها للحكومة كما اعطى السلطة التشريعية حق مناقشة مواد الموازنة مع صلاحية التخفيض ومن ثم مراقبة تنفيذها من قبل السلطة . وفي القواعد المتبعة والتي كانت الحكومات تنفذها عند تنظيم موازنة الدولة التأكيد الى حد ما من وارداتها ومن ثم تحديد النفقات بمقدار اقل من وارداتها او ما يعادلها عند الضرورة .

هكذا من الأصل

وان تتضمن الموازنة الخطوط الدقيقة لتفقاتها مع جدول التشكيلات لجهاز الدولة وكل ما يتعلق بنفقات الدولة من الرأسمالية والائتمالية وهذا الاسلوب في تنظيم الموازنات من احدث النظم والاسس التي تم التعارف عليها لدى جميع الامم التي سبقتنا في الحياة النيابية من حيث الدقة في الارقام والصرحة والوضوح في الاعمال .

ولكن منذ مدة والى الآن فان القواعد الصحيحة والسليمة هذه قد تغيرت وتبدلت بمجسة التطور (التكنولوجي) وكانت ترجمة التطور المذكور في صالح الحكومة أكثر بكثير كما هو في صالح الدستور والمصلحة العامة .

وقد اتبعت الحكومات الاسلوب الجديد في تنظيم الموازنات عندما تغيرت مصادر المساعدات المالية وضمت بذلك اسلوبين في تنظيم موازنة واحدة وكل اسلوب يعتمد على صلاحية دستورية تختلف عن الثانية . اما اسلوب تلك المصادر فانها تعتمد بوضع التفقات العامة بشكل اجمالي وبدون ايراد التفصيلات وهذا الاسلوب يتفق اتفاقا تاما في الموازنات الضخمة التي تبلغ آلاف الملايين من الدولارات كما انه يتفق مع السلطة التشريعية لتلك المصادر الذي يتولى امر تخصيص التفقات التفصيلية من قبله - أي من قبل المجلس - لا من قبل الحكومة . والاختلاف واسع جدا بين اسلوبنا في تنظيم الموازنة الذي كان يتفق مع دستورنا والسدي ينص صراحة بضرورة الموافقة على الموازنة بعد الاطلاع على جميع التفصيلات الدقيقة للتفقات العامة . وبين التنظيم الحالي للموازنة .

والغير المذكور اعطت الحكومات الحق بدون أي سند دستوري بعدم عرض جدول التشكيلات

مع الموازنة . كما انها اندفعت بتشكيل الدوائر والمؤسسات بدون اطلاع المجلس على موازنة تلك المؤسسات والتي تبلغ الملايين ولا تزال الحكومات في طريقها الى انشاء هذه المؤسسات التي لا تتقيد برقابة المجلس ولا تخضع لقانون ديوان المحاسبة وديوان الموظفين .

وهذه المؤسسات تذكرنا بأسلوب توزيع الاقطاعات على اصحاب المقامات والتفوذ في العهد القديم .

قد يمكن ان تكون حجة الحكومة بان هذه المؤسسات قد انشأت وفق القانون وبمرافقة المجلس . وهذا صحيح ولكن عندما يتعارض القانون الذي اجيز من المجلس مع الدستور فان القوة للدستور دائما وليس للقانون .

اما سبب المرافقة على هذه القوانين . فان تقديرات المجلس كانت قائمة على امرين الاول الرغبة في التعاون مع السلطة تقديرآ للمصلحة العامة .

والثاني عدم اعطاء الفرصة للحملات الموجهة الى السلطات الدستورية في هذا البلد من جهات كادت ان تنجح في تحقيق اهدافها التي سعت من اجلها منذ مدة طويلة للقضاء على النظام الديمقراطي . ومع ذلك فكنت تلك الحملات من التأثير على المؤسسات الدستورية وقوتها . فجمدت ديوان المحاسبة الى درجة كبيرة وبذلت النظام المالي الواحد للدولة والفت لجنة العطاءات المركزية . فأقامت كل مؤسسة بانشاعة لجنة عطاءات خاصة ونظام مالي مستقل . فأعطيت لمدرء الدوائر والمؤسسات بموجب القوانين التي حازت عليها صلاحية احوال اي عطاء او شراء بقيمة اي مبلغ ودون التقيد باقل الاسعار وبدون اي ضمان للتأكد من صحة ما تم دفعه من اموال الدولة .

وهكذا انفصلت اموال الدولة دون رقابة ودون محاسبة من اي مرجع مسؤول .

وبالاهافة الى القوانين التي ذكرناها فان بعض الحكومات كانت تعتمد دائما وعن قصد الى اصدار قوانين مالية وادارية مؤقتة ليس فقط في عطل المجلس المقررة بموجب الدستور بل وفي فترات تجل عقد دورة المجلس عمدا لتطلق الحكومة يدها للتصرف في امور الدولة المالية والسياسية ودون اطلاع المجلس ومعرفة .

هذه الاجراءات غير الدستورية خفضت من فعالية المجلس وحولته الى هيكل دستوري غير فعال في ضبط امور الدولة المالية وفي مساهمته في شؤون الدولة السياسية والادارية .

فان اعادة تصحيح الاسس الدستورية من واجب كل حكومة تود ان تعمل لصالح الحكم والجمهورية . ولن يكون ذلك الا في احترام الدستور والقانون بان تقوم كسل سلطة بواجبها دون التدخل في واجبات السلطات الاخرى .

نصت المادة (٩) من مشروع قانون الموازنة ما يلي :-

على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام آخر تجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية للدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من التفقات الجارية والمرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة .

هذه المادة تعطي صورة من محاولة اخلاء صلاحيات المجلس وبموازنته واعطائها الى دائرة الموازنة لاجراء الامور الوازية في مضمونها . وحتى في المرافقة على هذه المادة . فان دائرة الموازنة لا تستطيع التدخل في تحديد تشكيلات بعض

المؤسسات مثل شركة عالية وسلطة ميناء العقبة وغيرها لان تلك السلطات مستقلة وفق القوانين والانظمة المتعلقة بها وهي مغلفة في وجه اي قانون ونظام . والاشارة هنا وفي المادة المذكورة عن تلك المؤسسات لا تغير من الحقيقة القائمة شي .

وان اعطاء الصلاحيات الواردة في المادة (٩) من قانون الموازنة يخالف لقانون دائرة الموازنة . لان الاعمال المتعلقة بالدائرة المذكورة قد وردت اكثرها في المادتين ٣ و ٧ من قانون دائرة الموازنة رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ ولا توجد اية فقرة في هاتين المادتين تخبري على صلاحيات تعطي الدائرة المذكورة القيام بمثل هذه المسؤوليات وهذه الدائرة بحسب واقعها القانوني دائرة ترتبط مباشرة بوزير المالية وعملها ان تكون واسطة اتصال بين الوزارات ووزير المالية الذي يقر مبدئيا الموازنات فليس من الضرورة اعطاء أو اضافة صلاحيات غير مباشرة لها .

اما تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية للدرجة مخصصاتها ضمن التفقات الجارية المرصودة يجب ان تكون جزءا من مشروع الموازنة حتى يحدد بقانون كما كان متبعا في السابق وليس بنظام . فان المحاولة في وضع هذه الصلاحيات في قانون الموازنة للموافقة عليها على اعتبار صاحب الحق في الاجراءات المذكورة هو سلطة المجلس وينبزه تحول دائرة الموازنة ممارسة هذا الحق بموجب نظام يخالف للدستور الذي منح مجلس الامة صلاحية النظر في الموازنة وفق المادة (١٢) من الدستور لممارستها هو وليس له الحق بتجويرها لاية سلطة اخرى لتقوم بتنفيذها بالنيابة عنه . ومن القواعد الرئيسية التي كانت متبعة منذ تأسيس هذه الدولة ان السلطة التي توافق على المخصصات لجهاز الدولة هي

هكذا منذ الفصل

صاحبة الحق في تحديد جدول تشكيلات الموظفين للدوائر ليكون جزءا متصفا لقانون الموازنة .

وفي الموازنة الحالية زادت تقديراتها لواردات الدولة للسنة الحالية حيث بلغت نسبة هذه الواردات (٢٣) بالمائة من تقديرات السنة الماضية وتتوقع الحكومة توفر هذه النسبة بالزيادة المنتظرة في الواردات بسبب تحسن ونشاط الفعاليات الاقتصادية وبالزيادة المنتظرة على ارباح الحكومة من استثماراتها المختلفة .

وانا شخصيا لا اشارك معالي وزير المالية في تقاؤه لان قدرة الناس على الشراء في هذه السنة اضعف بكثير مما كانت في السنة السابقة بسبب سوء المحاصيل الزراعية التي مرت والارتفاع المستمر في غلاء المعيشة وظروف حرب تشرين كل هذا سيؤثر حتما على الفعاليات الاقتصادية وفي قدرة المستهلك على الشراء مما سيؤدي حتما الى نقص في دخل الجهارك والمكوس والرخص والفرائب .

اما على الاستثمارات والارباح المنتظرة منها فان الحكومة تساهم في ٢٨ شركة محلية يبلغ ٣٢٢، ٢٨٢ ريال وتتلقي الحكومة فوائد من اموالها المستثمرة من اثني عشر شركة بقيمة ٥٢٢ الف دينار فقط وهذه النسبة من الفوائد لا يجوز الاعتماد عليها لسد اي عجز في الموازنة .

وبمناسبة الشكوى العامة من ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة ، مع تقديرنا لاجراءات الحكومة في توفير بعض المواد الغذائية كالسكر مثلا وباسعار معتدلة . الا ان هذه الاجراءات لا تكفي لمواجهة موجة الغلاء ونحتاج الى خطوات سريعة وحازمة لاستكمال توفير المواد الغذائية الاخرى ومثلها الطبيعي وهي المادة الضرورية التي لا غنى عنها

وللقودة في الوقت الحاضر . واقترح ان تتعاون وزارة الاقتصاد مع مختلف القطاعات الاقتصادية والغرف التجارية ليجاد انجح الوسائل للتخفيف من حدة الغلاء المستحكمة الان . واعتقد بان الحكومة تقدر نتائج وخطورة استمرار الغلاء بهذا الشكل الذي لم يعد بإمكان المواطن ان يستمر في تحمله وقد لمست الحكومة مؤخرا بعض الشيء من هذه - الخطورة ولعدم تكرار ما حدث . لا بد ان تتخذ الحكومة الاجراءات الرادعة بحسب بعض التجار وتنظيم الجهاز الاداري لدائرة التموين لتوفير المواد - الغذائية الرئيسية باسعار مناسبة .

ومن المقارنة في تنظيم الموازنة بشكل عام في هذه السنة والسنوات السابقة نجد ان هناك اختلافا في تنظيم بعض مواد والمقارنة هنا تعطي صورة بان الموازنة لا تخضع لقاعدة ثابتة واسلوب معين . بل تتغير بحسب رغبة واضعها مما يسبب كثيرا من عدم الوضوح والغموض في كثير من مواد .

ومن الأمثلة على ذلك ورود ارباح شركة الفوسفات لأول مرة بمقدار خمسة ملايين دينار بينما كانت الموازنات السابقة خالية من ذكر الشركة واي مبلغ يتعلق بها . ومن ثم عدم بيان مقدار الاموال المودعة في البنوك والاكتفاء فقط بالفوائد التي تحصل عليها الخزينة بشكل عام لا بالتخصيص كما هو مطلوب ان يكون ايضا التبدل والتغير في الفهرس العام للموازنة . اما فيما يتعلق في خلاصة الموازنة العامة . فاني اقترح ان يحتوي الباب الاول على الواردات الفعلية والتفقات التجارية ومشاريع خطة التنمية وهو الاسلوب الذي كان متبعا في السابق وان يحتوي الباب الثاني على المساعدات الاكيدة من الدول العربية والضيقة للاتفاق على

السيد الزريقات

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة المحترمين . اسمحوا لي ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٧٤ بكلمة موجزة أتناول فيها العجز في الموازنة العامة وقضايا هامة تستأثر باهتمام الرأي العام مع ابراز المناسبات والأخطاء التي اعتقد جازما ان مسؤوليتها تقع على كاهل الحكومات السابقة ، ولكن واجب اصلاحها يجب ان يتم بواسطة هذه الحكومة التي وان كانت بعض تصرفاتها لا تخلو من الاخطاء ولا ابريء نفسي ان النفس امارة بالسوء .

اني اقدر الحكومة قولها أن تسديد العجز يجب ان لا يتم عن طريق فرض ضرائب جديدة

التفقات الطارئة . اما المساعدات الاقتصادية والفنية والقروض فن الافضل عدم اعتبارها كواردات للدولة وتضم الى الموازنة كما هي الان وانما تعتبر كاموال ، منتظرة وتخصص لمشاريع المجلس القومي للتخطيط تحت المادة ٥٢ ولا يجوز اعتبار هذه المساعدات من الواردات العامة لانها حاضمة للزيادة او النقص او عدم تحققها في بعض الاحيان بسبب ظروف معينة .

وبالختام فاني اشكر اللجنة المالية واؤيد على تقريرها . والسلام عليكم .

- ج -

السيد الرئيس

الكلمة لمطوفة السيد عبد الله الزريقات ليليفضل



هكذا من لاصح

لان الشعب لا يستطيع ان يقبل او يتحمل فرض ضرائب جديدة ، كما انني اعتقد جازما ان الهبات والتبرعات ليست وسيلة لتسديد هذا العجز . او بعض هذا العجز اني ارى ان الموارد الطبيعية وهي كثيرة ومتوفرة في هذا البلد مع بعض المبادئ اذا اتبعت كقيلة بتسديد هذا العجز او بتسديد بعض هذا العجز . التشريعات المالية المعمول بها في الوقت الحاضر وهي تشريعات يرجع عهدها الى ما قبل ٥٠ سنة او الى العهد العثماني يجب تطويرها وتحديثها وتبديلها لتتواءم مع متطلبات هذا العصر ، واعتقد ان اتباع بعض المبادئ ومنها :

اولا : - ان يكون ثمة تماسك بين التشريعات المالية وسرعة تطور الاوضاع والمتطلبات الاقتصادية والتميز بين ما يجب ان يصرف على الجهاز الاداري المتضخم وعلى الانتاج .

ثانيا : - وضع حد لاستمرار هرب كسار المكلفين والمتفلسين من دفع الضرائب واعتماد التوزيع العادل في جباية الضرائب بين الطبقات كافة كل حسب دخلها ووضع حد لسياسة الارتجال الاتفاق المربح التي لا توجه نحو المشاريع المنتجة وتطورها . وتعديل اسس الضرائب تدريجيا جليا مع تحديث أنظمة الجباية .

واخيرا بذكر كسافة الجهود ، والامكانيات لاستغلال الثروات المعدنية والاستفادة لهذا الغرض بالمشروبات الاجنبية الصديقة شرقية كانت ام غربية . اني ومنذ امد بعيد اسمع الكثير من وجود المعادن في هذا البلد الطيب منها الحديد ومنها النحاس ومنها المنغنيز ومنها الفوسفات والبترول ولكي ارى جمجمة ولا اري طحين . فستدخلة عشر سنة ووسائل الاعلام ، نادى ونشر بوجود الدراسات

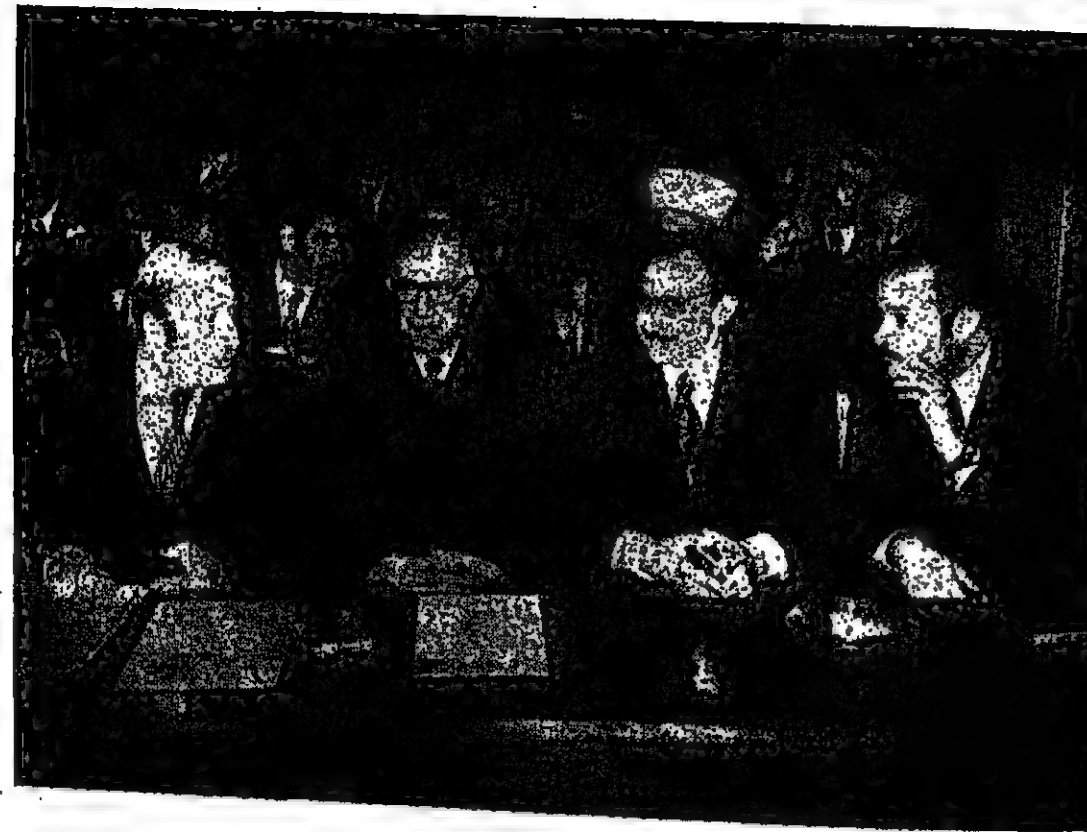
وجود الامكانيات واحتمال اكتشاف هذه المعادن وتسويقها الى آخر الاسطوانة .

البترول مثلا لا انكر ان الحكومات المتعاقبة قامت باجراءات فعالة لاستكشافه بواسطة شركات اما اميركية او غير اميركية ولكننا لم نحصل على نتيجة بعد ، وآخر هذه الشركات التي تعهدت بالتعقيب عن البترول هي شركات اشتركية لدول اشتركية ومانيا يوغوسلافيا الخ .

ولكن الذي ادره يوم كنت ممثلا لبلدي في الاتحاد السوفيتي من خبراء موثوقين ومن جهات موثوقة ان البترول موجود في الاردن ويمكن للاتحاد السوفيتي بوسائله الخاصة اذا ما اعطي الامتيازات ان يقوم باستكشافه . لقد ارسلت عدة تقارير في هذه المواضيع الى حكومتي ولكي لم اقلق جوابا عليها . فاذا كانت قد جربت جهات متعددة ارجو ان ينصب اهتمامها الى الاتحاد السوفيتي ويجري هذه المرة فمعي ان يكون في الامر خيرا .

الشركات الغربية الانجليزية والفرنسية بقيت خمسين سنة تتعقب عن البترول في الهند وكانت النتيجة ان لا يتروا في الهند ، ولكن بعد خمسين سنة جاء الاتحاد السوفيتي وقام بالتعقيب عن البترول فاستخرج البترول من الهند وهو موجود فيه ، فما علينا الا ان نجرب هذه الناحية .

الفوسفات وهو المورد الرئيسي لهذا البلد ، بلغت وارداته في هذا العام او العام الماضي كما هو موجود في الموازنة خمس ملايين دينار ، انا ارى ان هذا المبلغ بسيط جدا وكان بالامكان ان تضاعف اكثر فاكثر اذا ما اوليانه العناية الكافية . كان بالامكان ان يصار الى صناعة السوبر فوسفات ان السوبر فوسفات ايها السادة له



اسعار عالية في الاسواق الخارجية من جهة ، ومن جهة ثانية بأخذ احجاما صغيرة في الشحن ، ويمكن ان يدر على الحرية مبالغ كبيرة جدا والاستفادة منها . ولكنني ارى استهتارا في ادارة هذه المؤسسة لا مثيل له ، تارة يتولاها رجل عسكري يلهو بها ما شاء له الهوى ان يلهو ، وتارة يتولاها رجل سياحي اما ان يكون ذلك العين او ذلك النائب ، وهو امر كما ارى مخالف مخالف صريحة للدستور والقوانين المعمول بها .

لقد جاء في المادة (٧٦) من الدستور مايلي : مع مراعاة احكام المادة (٥٧) من هذا لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاعيان او النواب وبين الوظائف العامة ويقصد بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العامة

ويشمل ذلك دور البلديات وكذلك لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاعيان ومجلس النواب . وجاء نص آخر اكثر شولا واكثر اوضحا من هذا النص : وهو الفقرة (أ) من المادة (٦٩) من قانون الانتخابات المؤقت لمجلس النواب .

المادة ٦٩ - أ - لا يجوز الجمع بين النيابة وبين الوظائف العامة او اية مهنة من المهات او اي عمل من الاعمال التي تدفع رواتبها او اجورها من خزانة الدولة او البلديات او الادارات او المؤسسات العامة الخاضعة لاسمات الدولة . الخ .

هذه الامور التي اوردتها لو احسن التصرف فيها ولو احسنت ادارتها لا يمكن بواسطتها تسديد بعض المعجز الزائد في الموازنة بايجاد موارد جديدة للدولة . اما النواحي الاخرى التي ارجو ان امر فيها

هكذا حذرت

مروراً عابراً فهي موضوع الغلاء الذي يعاني منه هذا البلد وتعاني منه بلدان كثيرة عربية كانت أم أجنبية.

إن موضوع الغلاء أياً السادة هو موضوع خطير جداً وهو يمس السواد الأعظم من الناس، يمس ٩٥٪ من الشعب، فموضوع الغلاء لو يقف عند حد لكان أمره سهلاً ولكنه يتصاعد يوماً بعد يوم شهراً بعد شهر. ولا يمكن لأي إنسان أن يتحمل هذه الموجة العاتية، التي أرى أياً السادة أن تقوم هذه الحكومة وهي قد قامت في خضلال اليومين بتحركات لا بأس بها أرجو أن تؤدي إلى نتائج طيبة، تحفز مجلس الوزراء وهو في سبيل اتخاذ بعض الإجراءات وهذه الاجراءات اعتقد بأنها تساعد على التخفيف من حدة الغلاء.

إن توفر المواد الغذائية عامل أساسي يجب أن توليه الحكومة كل عنايتها وتوفر هذه المواد وحده غير كاف إذا لم تحدد الاسعار وتحدد هذه الاسعار من جهة ثانية. التي أعلم أن هذه المواد الغذائية ضرورية للشعب وإن لم تكن ظاهرة للشعب إلا أنها موجودة في البلد وموجودة عند من يهاطون فيها، والحكومة في مؤسساتها وأجهزتها تعلم أين تخزن هذه المواد وأين توضع هذه المواد. وهي بكلمة واحدة وبأمر دفاع واجسد قادرة على حل هذا الاشكال، بإمكانها أن تضع يدها على كافة المواد الغذائية المخزونة وأن توزعها على الشعب بأسعار معقولة وبيع معقول بعد أن يهرس على أصحابها، هذا أيضاً ما نرجوه من الحكومة أن توليه جل اهتمامها.

أدخل الآن في الضجة التي أثارها علينا بعض الاشقاء العرب والآثارها علينا بعض الاخوة سواء في الداخل أو الخارج وهي موضوع تمثيل أو من يمثل الشعب الفلسطيني سواء أكان في مؤتمر جنيف أو في

غير مؤتمر جنيف، فالمسألة في غاية البساطة أيها السادة إن الذي يمثل الفلسطينيين هي هذه الحكومة وهذا المجلس، إن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الضفة الشرقية وإن ما بينها هو وحدة اندماجية قامت برضاء الشعبين واختيار الشعبين، قامت على أساس مؤتمرين، المؤتمر الاول مؤتمر أريحا والمؤتمر الثاني مؤتمر نابلس، ولقد تلاهذين المؤتمرين استفتاءات متعددة جرت من خلال انتخابات المجالس النيابية، فقد جرت أكثر من عشر انتخابات للمجالس النيابية ودخلها أشخاص من الضفتين والممثل الطبيعي كما قلت هذه الحكومة ولا يضيرنا إذا كان مؤتمر الجزائر أو أي مؤتمر آخر إذا كانت الدول العربية قاطبة تقرر عكس هذا الواقع ولا يضيرنا إذا كان مؤتمر الجزائر أي يدعي أن منظمة التحرير هي الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني.

إن الدول العربية سواء منها الصديق أو غير الصديق لم تعترف بالاتحاد الذي قام بين الضفتين عام ١٩٤٩ ولكن هذا الاتحاد بقي، هذا الاتحاد قائم ولا يزال، وجمالة الملك أعطى عدة تصريحات بأنه يمكن تعديل هذه الوحدة إلى اتحاد ويمكن الاستفتاء على هذا الاتحاد بعد تحرير الأراضي المحتلة.

أنا أرى أن الاستفتاء يجب أن لا يكون، إن الضفة الغربية هي تفضل عن الضفة الشرقية، الاتحاد يجب أن يكون... أما أن تكون وحدة أو أن يكون اتحاد، لأن هذا الاتحاد قائم ولا يمكن فصله بأي شكل من الأشكال.

السياسة الخارجية، الوحدة القائمة بين البلدين المحافظة على هذه الوحدة المحافظة على هذا الاتحاد يستدعي جهازاً خارجياً قوياً وكفؤاً ومتحركاً ونشطاً ولكني أرى مع بالغ الأسف أن هذا الجهاز بدأ في الآونة الأخيرة وتهمته لا تقع على هذه الحكومة تقع

(٥)

السيد الرئيس

الكلمة الآن وهي الاخيرة لعطوفة الاستاذ السيد كامل الشريف.

السيد الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات السادة الاعيان

في الحقيقة إن أكثر ما كنت أود أن أحدث فيه قد تطرق اليه الزملاء الذين سبقوا وهذا سهل بالواقع مهني وكذلك يقصر امد الكلمة التي انوي أن أحدث فيها.

اولاً: اود في بداية الكلام ان ابر عن الشكر والتقدير للجنة المالية لمجلس الاعيان التي بذلت جهداً محموداً في الاطلاع على الميزانية على مشروع الميزانية وفي تخصيصها وتقديمها للمجلس حتى أصبح بالإمكان مناقشة هذا الموضوع ومعرفة الكثير من جوانبه.

وكذلك، أكتب نحن جميعاً وأنا شخصياً أقول التي أؤيد النتيجة التي انتهت اليها من مناقشة المجلس المرافقة على الميزانية.

كذلك اشترك معي الزملاء السادة الذين اشادوا بمجهود الحكومة في تقديم هذا المشروع في وقته المحدد وكذلك جهودها في العمل على توفير المال اللازم لتمويل بند الموازنة وكما ينتظرها من جهد في المستقبل وفي الحقيقة إن هذا الانجاز يعتبر امراً عظيم الأهمية لأن الظروف الصعبة التي يجتازها الاردن سواء بسبب الجفاف او بسبب كارثة حزيران التي اودت بالجناح الغربي العزيز عليه الملكة موقناً ثم في ظروف حرب رمضان فهذه الانجازات المهمة

على هاتئ الحكومات السابقة بدأ يتدنى بدأ يفقد معناه بدأ يفقد حيويته فكيف نطلب من هذا الجهاز أن يقوم بالأعمال الكفؤة وإن يقوم بالنشاط الكافي إذا كان السفراء الذين يقومون عليه من طبقة راس روس من طبقة معلم مدرسة ابتدائية من طبقة موظف شركة بسيط من طبقة لم يسبق لها العمل في أية مؤسسة حكومية. أنا أرى أن تنشيط هذا الجهاز هو أن يأتي به من الرجال الأكفاء من ملاك وزارة الخارجية من الأشخاص الذين قضوا في الخدمة عشر سنوات أو خمسة عشر سنة أو عشرين سنة وهم موجودون وهم كثر في هذه الوزارة. عندنا شباب مارسوا هذه الحياة، الحياة الدبلوماسية، يمكنهم أن يحلوا محل هؤلاء الناس النخيلين الذين هم دخلاء على السلك. وعلى سبيل المثال أستطيع أن أسمي بعض من هؤلاء الناس، عندنا شباب كثر منهم راضي المتناوي وهذا الرجل والشهادة لله كان ضحية مؤامرة ذميمة قام بها وزيران معروفان بالدولة أحدهما الآن خارج الوزارة والثاني يعمل سفيراً في إحدى العواصم الكبرى.

وعندنا جودت الحسين وعندنا عسكر الناصر، من أمثال هؤلاء نفر يمكن الاستفادة منهم وتعيينهم سفراء لسابق خبرتهم، وما نرجوه من هذه الحكومة ورئيسها الذي هو أعرف الناس وقد مارس هذه الحياة أن يقوموا بتصحيح الأوضاع وإعادة الأجيال إلى أعمالها.

هنا ما أردت أن أقوله بهذه المناسبة وهي كلمة موجزة، وكان بالإمكان أن أكتب كلمة مطولة وأتناول بها مواضيع أخرى ولكنني أكتفي بما قاله حضرات الزملاء المحترمين الذين سبقوني، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



واضحاً لدينا ان العون الذي يقدم للدول المواجهة وللاردن على وجه اخص هو - كما قلت - هو دعم الذات وتأييد للنفس، هو دفاع عن دنيا العرب بأسرها. نحن نعلم جميعاً ان الضفة الشرقية هي احد الاخلاص في التوسع الصهيوني بل لانغالي ولا نقول ولا نكون من المبشرين بالخراب اذا قلنا ان في المخططات الصهيونية كما هو معروف ان تكون معبرا وجسرا - لا قدر الله - الى ماورائها من دنيا العروبة والاسلام ولذلك فمن الطبيعي جدا ان نقول للدول العربية انها يجب ان تدعم وإن تؤيد بسخاء. انني اتصور ان الاردن بالنسبة الى العرب قد يكون كاسرائيل بالنسبة لليهودية العالمية. التحدي الحضاري والعسكري والاقتصادي لا يقابله الا دعم هذا البلد

تستحق الشكر والاعتراف ونحن اذ نشكر الحكومات العربية التي دعمت هذا البلد ماديا وقدمت مساهمات لتأييده، لكن دون ان يتقص هذا من شكرنا وتقديرنا القول - ان اي دعم يقدمه العرب لهذا البلد هو بالواقع دعم للنفس، هو دعم للكيان العربي - هذا البلد ليس هو البلد السفلى تطلق الصدقات ولكن البلد العليا التي تدافع عن الكيان العربي وتحرس على الايقام على هذه القلعة العربية في وجه الاجتياح الصهيوني.

في الواقع كنت اقنئ في ان يصاحبنا باستمرار التنبيه الحكومات العربية التي ترددت تحت نماذج مختلفة ومبررات مضطمة في تقديم العون يجب ان يكون

النقطة وضبط نواحي الصرف ووضع حد للتبذير باموال الدولة وتحسين اساليب جمع وارداها.

لا احب ان افرض بهذا الموضوع ولكن هذا الكلام المختصر المقصود يصلح عنوان للحكم الصالح، لا ينقصه فقط الا الاستمرار في التنفيذ، الاسس التشريعات والقوانين الايجاد الاجهزة النزيهة النظيفة التي توصل هذا العمل. هناك شكوى قطعاً قديمة من هذا الموضوع، التبذير، من اتجاه البعض ام الآراء الحرام على حساب الدولة على حساب الصالح العام من وجود فجوة واسعة بين من يملكون وبين من لا يملكون، قد تكون هذه الامور تحتاج مناساً قطعاً الى المراقبة والدعم والمراعاة، هذا طبعاً نستمده نحن لسنا بحاجة ان نستمد عقائد من الخارج او نستورد من غيرنا - لكن في عقيدتنا وفي تراثنا الحضاري، وفي تقاليدنا ما يؤيد ويدعم الاتجاه الى ضبط هذه الامور الى اخلاق الفجرة كما قلت بين الذين يملكون والذين لا يملكون الى محاربة الجشع والبطر والسفاه بالاموال والآراء الحرام، هذه الامور تستحق منا المراقبة والمواظبة.

وفي هذا البلد رغم ما نشكوه من فقر وقلة وحاجتنا الى امور اساسية لمواطنينا في هذا البلد نجد الاستيراد مفتوح تماماً الكماليات تملأ الشوارع والمحلات، والازياء والموضات وكأننا لسنا في حالة حرب. ولست في حالة الدفاع عن النفس، قد يكون غيابة في هذا ان الموضات تشتري ومستحضرات التجميل تأتي الى العواصم العالمية قبل ان تباع في الاسواق الكبرى خارج هذا البلد.

نحن لسنا بحاجة الى كل هذا، اننا نتصور انه ينبغي ان يكون هناك ضبط لهذه الامور وان يتجه الاستيراد لتوسع فيه لتأمين الغذاء الضروري للشعب.

ويجب ان تدرك الدول العربية هذا ادراكاً كاملاً. وفي تقديري ان الدبلوماسية الاردنية والاعلام الاردني ينبغي ان يتحرك بهذا الاتجاه وان يكون واضحاً فيه كل الموضوع، نحن لانطلب صدقة ولا مئة ولكن نطلب من العرب ان يدافعوا عن انفسهم في هذا البلد وفي كل بلد عربي يواجه الغزو الصهيوني.

كذلك في موضوع الدعم ليس فقط ان نلقى من العرب مساعدات، ولكن في تقديري انه من الضروري ان نطرق قضية استثمارات رؤوس الاموال العربية الرسمية والخاصة في المشاريع الاردنية في الوقت الذي يناقش فيه العرب مصير الارصدة مصير الفائض من اموالهم يقوموا بانشاء بنوك لدعم الدول الافريقية الحديثة، انشاء صناديق التنمية في امارات الخليج ام المرقيا. هذا جهد طبعاً يؤيده ونباركه لانه يفتح نفرة مهمة في ثمرات العمل العربي ولكن في تقديري ان من الاولى ان يتجه هذا الجهد ايضا الى الدول العربية المواجهة لاسرائيل ولا سيما الاردن، طبعاً هذا يتبعه ايضاً ان نبدأ نحن من فاجتنبنا بتوفير الثقة وتوفير الاطمئنان - ونحن وبحمد الله نفعل ذلك الى قدر كبير - ثم ان نقيم نخطط ومشاريع مدروسة لاستدراج لاقتناع رأس المال العربي لان يعمل بهذه البلاد، ان التحدي الذي نواجهه هو تحدي الامة العربية بأسرها ومن الضروري ان نحمل نحن راية التبشير بهذه الامور والدعوة اليها دون التردد او الحياء، لاننا نطلب - كما قلت - حق ولا نطلب صدقة.

وردت في اليسان عبارة استوقفت نظري شخصياً واراها مهمة ولا اود ان تكون مجرد حديث وانما تصلح لان تكون عنوان للحكم. وورد في بيان الحكومة ما نصه: - من تصميمها على تحنيط

الامور الاساسية او التي تصلح للتصنيع في دول كثيرة تضغط في هذه الناحية وترغم مواطنيها على ان يصنعوا حاجياتهم وقد تكون بسيطة في البداية قد تكون بدائية لكن مع الوقت الحاجة والاختراع يستمر وتستمر بالتالي اخلاق الفجوة ، لا بد من خطط طويلة المدى للاستغناء قدر الامكان لتقليل الالتمامات والاعتماد على الاسواق الخارجية حتى لا نكون دائماً عبيد لهذه الاسواق وهذه المخترعات والاشياء والتي لا حاجة لنا بها ، طبعاً نحن ندعو تماماً لأن نقبض الامور الحسنة ان نقبض الحضارة التصنيع الامور الفكرية وكل شيء ، لكن ليس ما تلفظه العقيلة الغربية او الشرقية يجد له سوق رائجة بهذه البلاد او في غيرها من البلاد العربية .

معالي الأستاذ وليد صلاح طسوق موضوع مهم كان في ذهننا وكان في ذهني ايضاً وهو موضوع الاعلام .

في تقديري ان الاعلام من البداية لا يزيد عن ان يكون — كذلك الدبلوماسية ايضاً — عبارة عن مكبر يعكس حقيقة من خلفه ، مهما كان الاعلام بارع وذكي لا يستطيع ان يجعل الأبيض اسود او الاسود ابيض فلا بد من إيجاد تنسيق بين الواقع والاعلام ان يكون الاعلام قاصر على ان يعكس الواقع الصحيح ، الواقع السليم ، اذن الواقع في ذاته في تقديري اولى وأهم من بهائنه وتقويمه حتى يصبح الاعلام قادر على ان يعكسه . بطبيعة الحال لا بد من اجهزة قريسة اجهزة سليمة ومن خطط اعلامية .

كذلك ما اشير اليه الى جانب تقوية الاعلام بالعناصر الكلوية وان ينفق عليه بسخاء ان يركز على الامور الهامة ان يمكن واقع البلد ، ايضاً لا بد من

قدر من حرية التحرك في مجال الاعلام وانا بالذات اقول بالنسبة للصحافة هذا الموضوع مهم جداً وانا شخصياً لا ابد في متصناً اذا تحدثت فيه . فموضوع تحدثت فيه مراراً في موضوع حرية الصحافة ، والامل ان تتعمق — الحرية المسؤولة طبعاً في نطاق القانون وفي مصلحة البلد وارجو ان يتسع صدر الحكومة لهذه الملاحظة العائرة وهي بحمد الله حكومة شباب ورئيسها من الملع شباب هذا البلد ادراكاً وثقافة واتصالا بالتيارات الدولية والمجتمعات المعاصرة .

لذلك نحن نطلب منه وتوقع الخير فانتنا من الجهة التي يمكن ان تقدم . ففي الحقيقة نتمنى ان يكون هنالك تشجيع للصحافة ، ان يكون لديها الجرأة على ان تنتقد الانتقاد البناء الجاد . ففي الحقيقة عندما نقول ذلك ونحن لا نحكي فقط حق المواطن في المطالبة ، ولكن ايضاً نحكي حق الحكومة في الدفاع عن النفس ، ان في الحكم في تقديري وفلسفته تقوم على التماس الحل الوسط بين المطالب والممكن بين ما يريده الناس وما تستطيعه الحكومة ، هذا الحل الوسط يستحيل الوصول اليه الا اذا كان موال وجواب . اذا منع الناس من تقديم شكواهم وظلاماتهم وان يناقشوا فيها فحين ذلك تصبح الحكومة عاجزة عن ان تناقش هذه المطالب ، وحين ذلك يتبها المناخ للاشاعات والتهويلات واللبالغات واصدار احكام متسرعة ظلمة على الحكومة . يعني مثلاً في موضوع الغلاء انا كنت استمع من مدة الى مناظرة في التلفزيون مع احد المسؤولين وادركت ان الحكومة بدلت مجهوداً كبيراً في مكافحة الغلاء وقدمت اموال لتأمين الرغيف انها عملت اجراءات كثيرة ثم انها تربط هذا الوضع ، بالوضع العالمي ، هذه الاشياء قد تكون جديدة على الكثيرين ، فاذا حرم الناس من دفاع الحكومة فعين ذلك يعيشون في وهنام

فهذه الملاحظة العائرة التي قد يكون فيها تنصيلات كثيرة لكن لا يجب ان نخوض فيها انما مجرد عنوان لبحث تأمل من الحكومة الرشيدة ورئيسها الشباب ان تدرسها بكافه الامور التي تستحق الدراسة .

ياسيدي لم يبق من النقاط التي امامي الواقع الا ان نحن ندعم اتجاه الحكومة في دعم القوات المسلحة وفي تسليحها وتدريبها واعادتها وتأمين كرامتها وهي السياسة التي تبناها جلالة الملك المعظم منذ زمن بعيد والتي تؤتي ثمارها دائماً والتي اثبتت صوابها وحكمتها ولعل الحوادث العائرة التي مرت بالبلد في الاسبوع الماضي قد اثبتت بوضوح قسوة النسيج الاردني ومثاقه في وجه التحديات ، ليس عيباً ابدا ان يقع بعض الجيشان في مجتمع ما ولكن هذا الجيشان ان يثبت دائماً المثانة والقوة وقوة الانهاء

ويتخلسون وينتهي هذا الاتصال الضروري بين الحكومة وبين الشعب . . . فهذا الممكن من جانب الحكومة لا بد ان يقع عليه حوار ، حتى يقلد الشعب ما تقوم به الحكومة ويدرك متاعبها ومسؤولياتها وتصبح مطالبه مطالب معقولة تدور في نطاق الممكن هلاكله يا حضرات السادة لا يتأتى الا في جو من الحرية السليمة طبعاً نحن لسنا مثاليين ولا نعيش في ابراج عاجية — كما قد يقال — ولا تنخيل ديمقراطية ومستنصر ، او تنخيل الحرية الصحفية في البلاد الاسكندنافية او اميركا ، نحن نعرف جيداً عيوب مجتمعاتنا ونقاط الضعف فيها والمؤثرات من حولنا والتيارات الدولية من حولنا ، كل ذلك معلوم غداً ، لكن يبدو لي فيه فجوة في هذه المساحة بين كل هذه الاشياء يوجد قطعاً مجال للمسؤولية الحرة للمسؤولية الصحية حتى يكون المناخ الصحي المؤاتي بهذه المشاركة .



حضرات السادة اعضاء مجلس الاعيان المحترمين يستمعون الى مناقشة الموازنة

وانصوّر اننا خرجنا من هذه التجربة أقوى بكثير مما كنا ، واثبتت تماما ان كل النفقات وكل الدعم وكل التمويل الذي قدم لهذا الجيش الابي الباسل كان في محله وهذه السياسة لا بد من استمرارها ومواكبتها ومواصلتها .

وكذلك سياسة الحكومة في الضفة الغربية في تقديري ان التحرك الاردني الذي يحكمه ما عير عنه جلالة الملك حفظه الله ودولة رئيس الوزراء دائماً من تعليق الاردن والأمة العربية بالتحريك واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، اعتقد ان هذا الاطار هو اسلم اطار في هذه المرحلة وهو الذي يمكن ان يشكل ارضية مشتركة لجميع الآراء العربية وانصوّر انه لا بد من التمسك في هذا الاطار في هذه المرحلة والاستمرار فيه لاننا يجب ان نحصر كل الحرص على تفادي اي مشكلات جانبية اي منازعات لأن أي افتراق في الصف العربي اي خلاف فيه كقيل بان يضع الاهداف التي نسعى اليها ان يقرت المصاحبة التي يمكن ان نصل اليها والمالك انصوّر ان هذه الخطة خطوة سليمة وحكيمة ما اعلنوه باستمرار ان القدس بلد عربي وانها يجب ان تعود كما كانت قبل حزيران هو تحرك صحيح ولا بد من التمسك فيه ونحن نشاهد ينبغي ان نشاهد الحكومات العربية كلها ان لا تقم بأي خطوة او تصرف جانبي من شأنه ان يضعف الجانب الاردني الذي هو في الواقع الموقف العربي السليم - ينبغي المحافظة - ان الشرعية الاردنية في القدس هي ركن اساسي في الموقف العربي وينبغي الحفاظ عليها ودعمها وتقويتها حتى تعود الضفة الغربية ، بعد ذلك يستوي الامر من يحكم الضفة الغربية الامر يستوي ، لكن المهم ان تعود ارضنا عربية وفي تقديري ان الشرعية الاردنية - كما قلت - هي سلاح مهم بيد العرب لا ينبغي اضعافها أو التقليل منها .

ارجو ان لا اكون قد اطلت ، لكن هذه النقاط التي خطرت لي وكما قلت اموراً كثيرة شطبتها لان الاخوان تطرقوا اليها ورجو الله سبحانه وتعالى ولتتمس منه ان يدعم هذا البلد وان يؤيد مليكه وقائده نهضته حتى تسترد الديار والمقدسات انه سميع مجيب .

والسلام عليكم .

السيد الرئيس

انتهت كلمات الاعيان المحترمين فهل يود دولة الرئيس الرد على شيء الآن او نرفع الجلسة للاستراحة ؟

٦ - جواب دولة رئيس الوزراء الأفحم وزده على كلمات حضرات الاعيان المحترمين .

دولة رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي الأفخم :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس

اخواني السادة الاعيان

حين اقف امامكم اليوم واتحدث عن بعض جوانب الموازنة العامة في معرض تقرير اللجنة المالية المحترمة لمجلسكم الكريم وفي مجال التعليق على بعض الملاحظات القيمة التي وردت في كلمات الاعيان المحترمين ، فلاننا انا ادرك كما تدركون ان منكم من وقف هذا الموقف وحمل هذه المسؤولية ، والكنا بهذا نطلق من تقدير موحداً يبدى من ملاحظات وايضاحات



واذا كانت موازنة الدولة تتأثر بطبيعة الحال بالظروف المحيطة بها داخليا وخارجيا عليا ودوليا فان الظروف الحاضرة تلقي على وعلى زملائي في المسؤولية اعباء تتوجه معها الى الله تعالى ان يمنحنا القدرة على القيام بها والحكمة والصواب .

وهذه الظروف سياسية واقتصادية تتطلب منا جهدا كبيرا للتفرغ لها ومعالجتها وتفكيراً داخليا في الاستعداد لها وحل القضايا والتبعات المتفرعة منها أو الناهضة عنها ذلك لان هناك محولا هاما في منطقتنا في معالجة أزمة المدون الاسرائيلي الامر الذي يدعو بان يكون محركنا في مستوى هذا التحول قياما بمسؤولياتنا القومية والوطنية واسهاما منا مع اشقائنا في تأمين

حقوقنا القومية وارساء قواعد الحق والعدل والسلام في ربوعنا .

وفي هذا فان الحكومة مستهدفة بقيادة جلالة الملك الحسين المظم وبحكمته ودرأته تحصر على ان تكون واعية متبصرة في كل خطوة تخطوها بحيث تقرنا عن تحقيق اهدافنا العليا واماننا القومية وتعدنا في آن واحد عن اية مشكلات او ضغوطات قد تعرض لها بلادنا العزيزة ومجتمعنا النبيل على طريق فضائل الطويل .

كما وان هناك تحولات دولية في الاقتصاد العالمي والاسواق الدولية والاضاع المالية العالمية وما يتسبب من مؤثرات الطاقة والثروة ترتد جميعها على

هكذا من الاصل

المجلس دعامة راسخة من دعائم الديمقراطية في وطننا العزيز ومجمعاً غنياً بالحكمة التي صقلتها الأيام والتجارب وركزتها المواطنة الواعية والشعور بالمسؤولية.

ولن اقف طويلاً عند ثناء المجلس الكريم على الحكومة سواء من حيث تقديم الموازنة في موعدها الدستوري او تحسن الادارة المالية والوضع المالي وتنفيذ خطة التنمية بما يدعو للأعجاب والتقدير كما ورد في تقرير اللجنة المختصة ، او غير ذلك من ملاحظات التشجيع . فانا بأسم الحكومة استقبل ذلك بالعميق من الشكر والمزيد من عرفان الجليل ، فلقد شاركتكم جميعكم بقيادة الحسين العظيم في رسم سياسة هذا البلد وحمل امالة الحكم واداء الرسالة ، فكان بتبني الجهود الجهادية المباركة كسب الاشقاء والاصدقاء ودعمهم المالي المشكور لمسيرة الاردن الخيرة . وكان بناء الاردن ميداناً للتعاون الدولي في خدمة الوطن العربي والانسانية جمعاء وكان زخم التنمية والاعمار في هذا الوطن العزيز . وكان اعداد القوات الاردنية المساحة اعداداً منيعاً يؤملنا جميعاً في اعادة الارض ورفع وطأة الاحتلال وتعزيز النظام والامن والاستقرار ، وعلى ذلك لا يعد جهد الحكومة في هذه المجالات ان يكون استمراراً لسياسة الحكم هنا كما رسمها جلالة الملك الحسين المعظم وفلدها رجال الدولة منكم . واذ تستجد الظروف وتكبر المسؤوليات وتنوع المهام فان الحكومة ان تستسلم للمصاعب ولن تنقاس في مواجهة التحديات ، ولكنها ستبقي في تعزيز الازدهار ونشر الخدمات وتنفيذ المشروعات واستقصاء الامكانات وتأمين المنفعة وترسيخ النظام . واسمحوا لي بعد هذا ان اتناول بقدر اوفى من التفصيل مسألاً بدأ في تقرير اللجنة وكلمات الاعيان المحترمين من نقد او نصيح او توجيه .

معيشة الانسان في كل مكان وعلى مستوى حياته واعباء نفقاته وحاجاته ويصعبنا منها هنا في بلادنا قدر محسوس من ثقل النفقات على المواطن وتزايدها ازاء محدودية الدخل وارتفاع الاسعار وتنقص المواد الاستهلاكية واضطراب قوانين العيش مما يقضي مزيداً من جهود الحكومة وواجباتها ضمن امكاناتها القليلة المحدودة لتخفف من أثر هذه الظواهر القوية وتساعد على توفير القناة وتأمين الحاجة للأفراد والجماعات وفي هذه المجالات الواسعة وغيرها .

ترحب الحكومة بتنمية التعاون والوثيق رأياً وعلاً مع مجلسكم الموقر بهيئته واعضائه الذين لهم من الخبرة ما لنا لكي نحمل جميعاً الواجب المشترك في خدمة الشعب والوطن والدولة ولعل الموازنة العامة في مشروع القانون المعروض عليكم تعكس الجهد الذي قامت به الحكومة لتوسيع الإرادة والانفاق والسير بخطة التنمية حسب برنامجها اللد مع ضبط العجز في حدوده المعروفة وتقضي امكانيات المستقبل الخير الذي تيشر به السماء وتبشر به الارض بعون الله ومشيبته .

دولة الرئيس، حضرات الاعيان المحترمين

لا املك في مجال الرد على تقرير اللجنة المالية وكلمات الاعيان المحترمين سوى الإشارة بالنظرة الموضوعية والرأي الحكيم والخبرة الواسعة الذي تميز به التقرير ومحتوياته . فلمجلس الاعيان ولأعضاءه المحترمين دور اصيلي في قرار الدستور ورسامته طبيعة تأليف المجلس الموقر ، ويستمد هذا الدور ابعاده ومعانيه من خبرة الاعضاء الطويلة بممارسة الحكم ومتابعة التطور والتحديث في المملكة المساهمة في ذلك بالقسط الاوفر .

وبيعدي ان اؤكد ان الحكومة ترى في هذا

ثالثاً : - لا يتفق مع رأي اللجنة المحترمة الذي دعا الى اعفاء المكلفين المتأخرين من دفع الضرائب والرسوم والالتزامات المستحقة من اي جزء من هذه الالتزامات فليس من الحكمة في السياسة المالية مكافأة المتخلف او المقصر في اداء حق الدولة الذي فرضته القوانين والانظمة فثلل هذا الاعفاء يفري بالمزيد من التقصير والتخلف ومع ذلك سأكلف وزارة المالية بدراسة امر الاعفاء من الغرامات المستحقة او من جزء منها فقط . واذ تأكد للحكومة ان مثل هذا الاعفاء سيسبج للمتخلفين على دفع استحقاقات الدولة بكاملها فستعمد الحكومة على اتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن .

رابعاً : - اشار تقرير اللجنة المالية الى اهتمام الاعلام الاردني بالاحداث الخارجية اكثر من اهتمامه بشؤون البلد وقضاياها المصيرية - كما ورد بالتقرير - ولم تذكر اللجنة المحترمة تلك الشؤون والقضايا ، فلهذا يصح من الصعب اثبات هذا القول او نفيه ، ولا ادري اذا كان لدى الاخوة الاعيان الوقت الكافي الذي يمكنهم من متابعة ما تنشره الصحافة وما تذيبه الاذاعة وما يبثه التلفزيون وما يظهر في تقارير وزارة الاعلام ونشراتها حول موضوعات الساعة وقضايا البلد السياسية والاقتصادية ليتأكدوا من ان الاعلام الاردني يعالج او لا يعالج القضايا المصيرية معالجة شافية وافية .

وعلى اي حال فان الحكومة ستولي هذه الملاحظة المزيد من دراستها واهتمامها لعل بالامكان ان نجد سبيلاً واضحاً لاحتلال شؤون البلد وقضاياها مكاناً مرموقاً في برامج الاعلام والتوجيه .

خامساً : - تطرق تقرير اللجنة الى ان الرقابة والاتفاق

اولاً : لقد ورد في تقرير اللجنة المالية ان تقدير الواردات من رسوم التسجيل ومن الارباح الرأسمالية تقدير غير واقعي في ظل القانون المؤقت المعمول به .

لقد اعطى مشروع قانون الموازنة ايها الاخوة تقديراً مستقلاً لكل مسن رسوم التسجيل والارباح الرأسمالية ولا يوضح تقرير اللجنة ايها هو التقدير غير الواقعي واظن ان رأي اللجنة انما ينصرف الى رسوم التسجيل لا الى الارباح الرأسمالية . ولهذا اقول بان الاشاعات التي انتشرت عن مصير قانون الارباح الرأسمالية والنقد حول نصوصه قد اصابته بيوعات الاراضي بالتأجيل واحياناً بالشلل ، وستكون لنا فرصة واسعة في عرض القانون المؤقت على مجلسكم الكريم للدخول في عرض حيثياته ومناقشة نصوصه ، ومهما يكن من امره ، فان الحكومة ستصر على تقاضي حق الدولة في الارباح الطائلة التي يجنيها المضاربون والمتاجرون بالارض ، واذ اتفقنا على هذا الهدف فلن نختلف على الوسيلة الفضلى لتحقيقه .

ثانياً : - لقد طلب تقرير اللجنة المالية رصد المخصصات الكافية لدفع التزامات الحكومة نحو المالكين الذين استمكت اراضيهم كما طلب التقرير تحصيل حقوق الدولة من الأشخاص الذين ملكوا وحدات زراعية في الأغوار .

واود ان اذكر هنا ان ما يستحق المالكين حتى نهاية العام المالي ١٩٧٤ لا يتجاوز ٢١٥ الف دينار بينما يستحق الخزينة على المزارعين مبلغ ٣٠٠.٥٠٠ الف دينار . ولذلك ينبغي رأي اللجنة المالية لمجلسكم الموقر في مكانه وستدفع الخزينة التزاماتها نحو المالكين كما ستستغل الاجراءات الفعالة لتحصيل ديونها المتأخرة على المزارعين وفيسر التحقق من المدفوعات والتحصيلات ستستغل الاجراءات اللازمة لتنظيم ذلك .

ليس على درجة كافية من الاحكام ، وان من بين الاخوة اعضاء اللجنة المالية من تولى مسؤوليات هذه الرقابة وحيدا لو اشير في التقرير الى مواطن خلل الرقابة او مواضع عدم الاحكام ليكون بالامكان مناقشة الرأي مناقشة موضوعية وفي هذا الصدد فان الحكومة تقطع الوعد بأن لاتسمح بالبعث او التسهيل بأموال الدولة وان تضع العدالة وسلطة القانون فوق كل اعتبار .

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين

لقد اشار الاعيان المحترمون السادة وصفي ميرزا وعبدالله الزريقات في كتابتهم الى الغلاء المشتري الذي اخذ برفق العباد ولا سيما ذوي الدخل المحدود واني اود ان اذكر بان احد المراكز الاساسية لسياسة الحكومة المالية كما رسمها خطاب الموازنة كان تأمين المواد الغذائية في الاسواق وتثبيت اسعارها وقد وجدت الحكومة ان تلوم في هذا السبيل باستيراد المواد الغذائية الرئيسية ودعم اسعارها في محاولة لتخفيف من عبء الازمة الخانقة والحيولة دون استغلال الجشعين والمحتكرين . على اننا يجب ان نعرف بان الحل الامثل والطويل المدى هو زيادة الانتاج للمواد الغذائية الاساسية كالقمح والحبوب والالبان والاسماك والبيض وغيرها واذا امكن لنا نتيج على الاقل ما ناكل فلن نكون بعد ذلك تحت رحمة الغلاء المستورد او قلة المواد الغذائية في اي وقت . ففي هذا البلد من الامكانيات الزراعية والمراعي والمياه ما يفسح المجال لتحقيق هذا الهدف وسيكون شعارنا الانتاج والمزيد من الانتاج لحاجتنا الغذائية الاساسية .

اما بالنسبة لبعض الملاحظات الاخري التي ابداهها العيون المحترم السيد وصفي ميرزا فأود ان اؤكد له بان جميع مؤسسات الدولة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بعضها بمقتضى قوانينها والبعض بقرار من مجلس الوزراء كوزارة المالية . كما ان قانون ديوان

المحاسبة قد نص على ان للديوان مراقبة وتدقيق حسابات جميع الوزارات والمؤسسات التي تدخل موازنتها في قانون الموازنة العامة . كما احب بأن اذكر بأن الحكومة قد ألغت أنظمة اللوازم المختلفة للمؤسسات والوزارات وأقرت نظاماً موحداً للوازم ويعمل به منذ اشهر . أما بالنسبة لتقدير الواردات المحلية فهو بالواقع تقدير يحفظ رغم الزيادة بنسبة ٢٣٪ والزيادة ناتجة عن زيادة ارباس القوسفات السدي زادت اسعاره من اربعة عشر دولاراً الى ثلاثة واربعين دولاراً لطن الواحد والسعر في تصاعده مستمر كما ان الانتاج في تزايد مستمر وبقية الزيادة التي تقل عن ٨٪ فهي زيادة طبيعية ناتجة عن تطور الواردات . أما العيون المحترم السيد عبدالله زريقات فقد تطرق الى المعادن والثروات الطبيعية في المملكة فأحب ان اؤكد له ان الحكومة جادة في مساعيها لاستخراج كسافة الثروات الطبيعية في الاردن والاستفادة منها . وتجري الآن اتصالات واسعة مع عدد من دول العالم من أجل ذلك وبدون أي تمييز بينها فنحن لاتعامل مع الدول على أساس أنظمة الحكم فيها او عقائدها المختلفة وانما على أساس المصلحة القصوى لبلدنا العزيز .

نحدث الاعيان المحترمون او بالواقع تحدث العيون المحترم السيد وليد صلاح بشكل خاص واعتقد بان الاخ كامل الشريف شاركه في بعض ملاحظاته وكذلك الاخ عبد الله زريقات عن السياسة الخارجية للاردن . وعن مؤتمر جنيف . وانا اشعر اني بغير حاجة الى تأكيد سياسة الاردن الثابتة المعلنة . فؤتمر جنيف ليس سوى مؤتمر دولي جديد لا يضاع الحن العربي والدفاع عنه . وقد عبرت الكلمة التي التقيتها في افتتاح المؤتمر عن هذه السياسة ولا سيما عن الاصرار على الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس وتأمين الحقوق المشروعة للشعب

بمونسه في اداء الواجب وحمل المسؤولية ومواجهة الاحداث والايام وان يعزز فينا روح الاخوة والوحدة والتعاون في ظل جلالة الملك المفدى اعزه الله وروعه وسدد خطاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وشكرا سيدي الرئيس .

(تصفيق)

السيد الرئيس

ارجو ان ابلغ حضرات الاعضاء - اعضاء مجلس الامة جميعا - رغبة جلالة الملك بمقابلتهم يوم الاربعاء الساعة العاشرة بقصر بيسان ، والامانة العامة للمجلس ستخذ الاجراءات الاجري .

٧ - التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ وقراره .

السيد الرئيس

والان تأتي الى موضوع التصويت على الموازنة والمناقشة عليها . فارجو تلاوة القانون مادة مادة والموازنة فضلا فضلا حسب الدستور .

وهنا تلا المقرر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة فيه وعليه بمجموعه تم تليت الموازنة فصلا فصلا ووافق المجلس على كل فصل منها وبمجموعها وهذا هو نصها بالشكل النهائي وكما سير سلا بالحكومة الموقرة .

العربي الفلسطيني ولن يتغير موقفنا هذا الثابت تحت اي سبب وفي ظل اي ظرف . وتؤكد الحكومة عزمها على التعاون الوثيق مع الدول العربية الشقيقة ومع اخواننا الفلسطينيين في كل ما يعود بالحق العربي الى نصابه وبالارض العربية الى اصحابها .

وايضا وفي هذه المناسبة فقد اكد العيون المحترم الاخ وليد صلاح والعيون المحترم الاخ عبد الله زريقات ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية بين اهالنا في الضفتين الشرقية والغربية . وضرورة صيانة وحدة الكيان ، واني لاشاركهم الرأي في ان وحدتنا كشعب واحد ووطن واحد وكيان واحد هي من اجل امانينا القومية واوقى دعائم بقائنا وهي الامانة التي ننشرف بان نحمل مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها .

اثار العيون المحترم الاخ كامل الشريف بشيء من الاسهاب موضوع الرقابة على الصحف ، واحب هنا ان اؤكد له بان سبب فرض الرقابة يرجع الى عدم تقبل الحكومة النقد ، فانا وحكومتني نرحب بكل نقد ايجابي بناء ونقبله بمتن سعة الصدر ولكن الاسباب التي ادت الى فرض الرقابة على الصحف يعرفها العيون المحترم بحكم صلته المباشرة بمهنة الصحافة . ولا داعي للدخول في تفاصيلها هنا ، وبمع هذا فستولي الموضوع الاهتمام . اللازم علنا نتوصل الى الحل الوسط الذي اشار اليه الاخ كامل .

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان الاجلاء في الختام اود ان اشكر اللجنة المالية والاعيان المحترمين على ما تكرموا به من توصية بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة كما ورد من مجلس النواب المحترم .

واشكركم جميعا على الروح الايجابية التي تجلت في مناقشة اليوم واضرع الى العلي القسطنطين ان يعلينا

هكذا من الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٧٤.

المادة ٢ - تقدر واردات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٤ بما يلي:

الواردات	النفقات
دينار	دينار
١٠٨ ٠٥٠ ٠٠٠	١٢٠ ٦٥٠ ٠٠٠
٤٥ ٠١٧ ٠٠٠	٤٥ ٠١٧ ٠٠٠
١٥٣ ٠٦٧ ٠٠٠	١٦٥ ٦٦٧ ٠٠٠
أ - الباب الاول	
ب - الباب الثاني	
المجموع	

المادة ٣ - يغطي العجز في الباب الاول وقدره (١٢ ٦٠٠ ٠٠٠) دينار من الزيادة في الواردات المحلية والمساعدات الخارجية ومن القروض الداخلية.

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من القانون :-

أ - تخصص الواردات المبينة في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول.

ب - تخصص الواردات المبينة في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني.

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - لا يجوز الاتفاق من المخصصات المرصودة الا بموجب اوامر مالية عامة او خاصة معززة بحالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة.

ب - لا يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجارية والرأسمالية ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لما كما لا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

د - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الأوامر المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة ٦ - أ - يجري اتفاق غنصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لأغائة النازحين .

ب - يجري اتفاق غنصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات الجارية (فيها عدا مواد الرواتب والاجور والعمالات الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد (الرواتب والاجور والعمالات) في المجموعة (١٠) من النفقات الجارية الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى كما لا يجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) - اجور العمال من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عنهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب معالي وزير المالية / الموازنة العامة .

هـ - يستثنى من هذه المادة (الفصل ٢) - مجلس الامة .

المادة ٩ - على الرغم ممايرد في اي قانون او نظام آخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بقوود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الأردنية خارج المملكة .

المادة ١٠ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يعثون على جناب المشاريع الرأسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ المخصصات المرصودة له .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير المالية - الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الأصل

جدول رقم (١١)

اجمال الواردات المقدرة لسنة المالية ١٩٧٤

رقم	الفصل	عنوانه	الباب الاول دينار	الباب الثاني دينار	المجموع دينار
١ -	الجوارك والمكوس		٢١٣٠٠٠٠٠		٢١٣٠٠٠٠٠
٢ -	الضرائب		٧٧٢٧٧٠٠		٧٧٢٧٧٠٠
٣ -	الرخص		٤٤٥٨٠٠٠		٤٤٥٨٠٠٠
٤ -	الرسوم		٤٨١١٨٠٠		٤٨١١٨٠٠
٥ -	البرق والبريد والهاتف		١٣٥٢٠٠٠		١٣٥٢٠٠٠
٦ -	القوائد والارياح		١١٦٧٢٠٠٠		١١٦٧٢٠٠٠
٧ -	الواردات المختلفة		٥١٧٩٠٠٠		٥١٧٩٠٠٠
مجموع الواردات المحلية					
٨ -	القروض الداخلية		٥٦٠٠٠٠٠٠		٥٦٠٠٠٠٠٠
٩ -	المساعدات المالية :				
أ -	السعودية		١٤٠٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠٠
ب -	الكويتية		١٢٥٠٠٠٠٠		١٢٥٠٠٠٠٠
ج -	الامريكية		٢٠٩٠٠٠٠٠		٢٠٩٠٠٠٠٠
د -	أخرى		٤٠٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠٠
١٠ -	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية				
أ -	المساعدات الاقتصادية والفنية المتعاقد عليها		٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠
ب -	القروض الخارجية :				
١ -	القروض الانمائية		٣٤٢٦٧٠٠٠	٣٤٢٦٧٠٠٠	٣٤٢٦٧٠٠٠
٢ -	القروض المستردة				
٣ -	حقوق السحب الخاصة				
٤ -	التمويل التمويني				
٥ -	قروض أخرى		٦٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠
ج -	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية المنتظرة		٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠
المجموع					
اجمال الواردات					
			٥٢٠٥٠٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠٠	٩٧٠٦٧٠٠٠٠
			١٠٨٠٥٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠٠	١٥٣٠٦٧٠٠٠٠

جدول رقم (٢)

اجمال النفقات المقدرة لسنة المالية ١٩٧٤

رقم	الفصل	عنوانه	الباب الاول الاسمالية	الباب الثاني الاسمالية	المجموع الاسمالية
١ -	الديون الملكة الهاشمي		٥١٩١٠٠٠		٥١٩١٠٠٠
٢ -	مجلس الامة		٢٢٥٥٠٠٠		٢٢٥٥٠٠٠
٣ -	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة		١٣١٢٠٠٠		١٣١٢٠٠٠
٤ -	ديوان المحاسبة		١٣٤٩٥٠٠		١٣٤٩٥٠٠
٥ -	ديوان الموظفين		٤٢٢٠٠٠		٤٢٢٠٠٠٠
١١ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة		٤٣٦٠٠٠٠٠		٤٣٦٠٠٠٠٠
٢١ -	وزارة الداخلية		٢٥٦٦١٠٠	٩٠٠٠٠٠	٢٦٥٦١٠٠
٢٢ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية		٣١٩٠٣٠٠		٣١٩٠٣٠٠
٢٣ -	الامن العام والدفاع المدني		٦٥٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٦٦٥٠٠٠٠٠
٢٤ -	وزارة العدل		٥٠٨٣٣٠٠		٥٠٨٣٣٠٠
٢٥ -	الشرطة		١٧١٦٠٠٠		١٧١٦٠٠٠
٣١ -	وزارة الخارجية		١٤٨٨٦٠٠	٦٦٠٠٠٠	١٥٥٤٦٠٠
٤١ -	وزارة المالية		١٣٦٩٦٢١٥	١١٣٦٢٥٦٠	٢٥٠٥٨٧٧٥
٤٢ -	دائرة الموازنة العامة		٢٤١٥٠٠		٢٤١٥٠٠
٤٣ -	الجمارك		٤٤٣٢٠٠٠	٦٩٧٥٠٠	٥١٢٩٥٠٠
٤٤ -	دائرة ضريبة الدخل		١٨١٤٥٠٠		١٨١٤٥٠٠
٤٥ -	دائرة الاراضي والمساكن		٣٧١٤٥٠٠	١٤٧٠٠٠	٣٨٦١٥٠٠
٥١ -	وزارة الاقتصاد الوطني		٢٤١٠٨٠٠	٨٠٠٠٠٠	٣٢١٠٨٠٠
٥٢ -	دائرة الإحصاءات العامة		١٢٥٩٠٠٠	٢١٥٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠
٥٣ -	المجلس القومي للتخطيط		١٦٠٠٠٠٠	٧٧٤٠٠٠٠	٩٣٤٠٠٠٠
٥٤ -	مجلس البحث العلمي		١٥٦٦٠٠		١٥٦٦٠٠
٥٥ -	وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية		١٣٦٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٣٨٤٠٠٠
٥٦ -	سلطة المصادر الطبيعية		٩٩٠٧٠٠٠	٦٠٦٩٠٠٠	١٦٠٧٦٠٠٠
٥٧ -	وزارة الاشغال العامة		١٠٧٩٣٣٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	١١٥٤٣٣٠٠
٥٨ -	وزارة الزراعة		١٣٠١٠٠٠	٢٣٢٢٦٠٠	٣٦٢٣٦٠٠
٥٩ -	هيئة وادي الاردن / المؤسسة الاقليمية		١٥٠٠٠٠٠	٤٩٤٨٥٠٠	٦٤٤٨٥٠٠
٦١ -	وزارة التعليم والتربية		١٠٨٥٠٠٠٠	٧٧٧٠٠٠٠	١١٩٢٠٠٠٠
٦٢ -	وزارة الصحة		٣٨٨٤٠٠٠	٢٨١٥٠٠٠	٦٦٩٩٠٠٠
٦٣ -	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل		٤٧٦٦٨٠٠	٥٣٠٨٠٠٠	٥٣٠٨٠٠٠
٦٤ -	وزارة الانشاء والتعمير		٧٤٦٥٠٠٠		٧٤٦٥٠٠٠
٦٥ -	مؤسسة رعاية الشباب		١٣٤٨٧٠٠	٣٠٧٠٠٠٠	٤٤١٨٧٠٠
٦٦ -	مؤسسة مياه الشرب		٢٤٤٢٧٥٠	٧٧٤٣٠٠٠	١٠١٨٧٠٠٠
٧١ -	وزارة الثقافة والاعلام		٥٣٢٩٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠	٥٥٢٩٠٠٠
٧٧ -	الاذاعة		٩٩٧٩٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	١٠٤٧٩٠٠٠
٧٣ -	التلفزيون		٧٩٠٠٠٠٠		٧٩٠٠٠٠٠
٧٤ -	دائرة المطبوعات والنشر		١٦٠٧٧٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	٤٨٠٧٧٠٠
٧٥ -	وزارة السياحة والآثار / السياحة		١٢٥٢٦٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٤٧٥٢٦٠٠
٧٦ -	دائرة الآثار		١٧٤١٦٤٠	٦٠١٨٠٠٠	٢٣٤٣٤٤٠
٨١ -	وزارة المواصلات		١٨٩٥٠٠٠	٢٩٤٠٠٠٠	٤٠٣٩٥٠٠٠
٨٢ -	وزارة النقل		١٤٢٩٠٠٠		١٤٢٩٠٠٠
٨٣ -	الطيران المدني		٢٨٧٠٠٠٠		٢٨٧٠٠٠٠
المجموع					
اجمال النفقات					
			٢٦٨٣٤٨٥٠	٤٥٠١٧٠٠٠٠	٢٧٤٣٦٦٥٠٠
			١٤٩٣٤٤١٥٠	٤٥٠١٧٠٠٠٠	١٦٥٦٦٦٥٠٠

هكذا من الأصل